

الأسرى الفلسطينيين بين مطرقة السجن وسندان التشريعات الإسرائيلية *Palestinian prisoners between the Jailer and the Israeli legislations*



الدكتور/ عقل محمد أحمد صلاح^{2,1}

¹ مدير دائرة، الإدارة العامة للبحوث والدراسات، المجلس التشريعي الفلسطيني، (فلسطين)

² المؤلف المراسل: salah.nablus@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/04 تاريخ القبول للنشر: 2020/05/08 تاريخ النشر: 2020/09/28



ملخص المقال: اللغة العربية: د./ عبد الهالك قزل (المركز الجامعي البيض) اللغة الإنجليزية: أ./ سارة الناصر (العراق)

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سلسلة القرارات التي تم سنّها في الكنيست الإسرائيلي ومدى تأثيرها على الأسرى، ودور إدارة مصلحة السجن في تنفيذ هذه القوانين والإجراءات التي تضيق على الأسرى وتسلبهم حقوقهم. وتناولت الدراسة الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي الذي لم يتعد التهديد والشجب والاستنكار، حيث لم تتخذ السلطة أي قرار يمنع إسرائيل من الاستمرار في تنفيذ القوانين، وكل التهديدات بقيت حبراً على ورق. وفي المقابل، نفذت إسرائيل كل ما تم سنّه من قبل الكنيست، حيث تمحورت السياسة الإسرائيلية حول معاقبة الأسرى واستهدافهم بكل الوسائل والسبل، وتفننت بأساليب تعذيب الأسرى.

الكلمات المفتاحية: مصلحة السجن الإسرائيلية؛ الكنيست؛ القرارات الإسرائيلية؛ الحركة الأسيرة؛ السلطة الفلسطينية؛ تعذيب الأسرى.

Abstract:

This study aims to shed light on the series of resolutions adopted by the Israeli Knesset, the extent of their impact on prisoners and the role of the Prison Service Administration in implementing these laws and procedures that besiege prisoners and deprive them of their rights. The study also deals with the official and popular Palestinian stance; a stance that stopped at threat, denunciation and condemnation. The Palestinian Authority has not taken any decision to prevent Israel from implementing these laws; all threats remained a dead letter. On the other hand, Israel has implemented every resolution adopted by the Knesset, as the Israeli policy focused on punishing and targeting prisoners by any means and mastered methods of torturing prisoners at almaskubia investigation center at the end of 2019.

Key words: *Israeli Prison Service; The Knesset; Israeli resolutions; Captive movement; Palestinian Authority; Torture of prisoners.*

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد القرارات والتشريعات التي اتخذتها الكنيست والحكومة الإسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وتسعى الدراسة إلى توضيح تأثير هذه القرارات على الأسرى، التي تصاعدت وتيرتها في سنة 2018، والتي تهدف للنيل من الأسرى ومعنوياتهم والتضييق عليهم ومحاصرتهم في زنازينهم لتزيد من معاناتهم المتزايدة والمتواصلة التي تنفذها إدارة مصلحة السجون بحقهم، كما تسلط الدراسة الضوء على قضية الأسرى الذين تعرضوا إلى أبشع أساليب التعذيب في مركز تحقيق المسكوبية حيث وصل الحد بالمحققين إلى تعريض حياة الأسرى للخطر، وذلك من خلال شدة وقساوة التعذيب وجميعهم من أسرى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذين اعتقلوا أواخر سنة 2019.

تمثل القرارات والتشريعات الإسرائيلية إحدى الوسائل المتبعة من قبل الحكومة الإسرائيلية ضد الأسرى في الوقت الحاضر، حيث أصبحت عاملاً أساسياً في استهداف قضية الأسرى وزيادة حدة معاناتهم. فالهدف من هذه القرارات والتشريعات المتخذة ضد الأسرى أفرغهم من قيمهم الوطنية وزرع الشك في قناعاتهم في مقاومة الاحتلال، بالإضافة إلى أنها تسهم في صبغ الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية بالصبغة القانونية، وتكمن مشكلة الدراسة أيضاً في تحول الكنيست لورشة عمل خلال الأربع سنوات الماضية "2018-2015" لتشريع القرارات التي تهدف للنيل من الأسرى. وبناء على مشكلة الدراسة يمكن صياغة السؤال المحوري على النحو التالي: ماهي القرارات والتشريعات التي سنها الكنيست ضد الأسرى وقضيتهم؟. ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما الهدف من سن القرارات الإسرائيلية ضد الأسرى في السجون؟
- 2- هل تقوم السلطة الفلسطينية بدورها في التصدي لهذه القرارات؟
- 3- هل تستطيع الحركة الأسيرة مواجهة أداة تنفيذ القرار المتمثلة بمصلحة السجون؟

أولاً

التشريعات العنصرية من قبل الكنيست ضد الأسرى

لقد تحول الكنيست في هذه الفترة إلى حلبة سباق تسارع الزمن في تشريع قوانين قاسية وشرسة ضد الأسرى، وتناقش هذه الدراسة جميع القوانين والتشريعات والتي بلغ عددها أكثر من عشرين قانوناً.

1- تمهيد معلوماتي وإحصائي:

أشار التقرير الإحصائي الذي أصدرته هيئة شؤون الأسرى والمحررين في 30 كانون الأول/ديسمبر 2019، إلى أن عدد الأسرى بلغ مع نهاية سنة 2019، 5000 أسير، من بينهم 200 طفل بينهم فتاة قاصر، 40 فتاة وامرأة، 8 نواب في المجلس التشريعي، 11 صحفياً، 450 معتقل إداري منهم 4 أطفال و4 نساء، المرضى نحو 750 أسير، فيما بينهم نحو 200 أسير بحاجة إلى تدخل صحي عاجل، بينهم 34 يعانون من مرض السرطان. وبلغ عدد السجناء العرب (22)، وبلغ عدد شهداء الحركة الأسيرة 224 حتى شهر أيلول/سبتمبر 2020. (هيئة شؤون الأسرى، تقارير إحصائية، 2020، صفحة 14).

2- القوانين الإسرائيلية ضد الأسرى:

لقد عملت إسرائيل على القيام بعدوان شامل ورسمي على الأسرى وحقوقهم، فلم تعد ممارسات الاحتلال بحق الأسرى مجرد ممارسات إدارية وإنما أصبحت تمر وتطبق تحت غطاء التشريعات والقوانين العنصرية المعادية لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني. (قراقع، 2018، صفحة 1) فقد ناقش الكنيست العديد من القرارات؛ بهدف الإساءة لنضالات الأسرى، وتشويه مكانتهم القانونية والنضالية، وتصويرهم وكأنهم قتلة وليسوا مناضلين من أجل الحرية. (وكالة معا، الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2017، 2018، صفحة 1) حيث شهدت أروقة الكنيست سباقاً بين أعضائه على تقديم وإقرار قوانين عنصرية وتعسفية بحق الأسرى الفلسطينيين، (هيئة شؤون الأسرى، التقرير السنوي، 2018، الصفحات 11-14) وتتمثل سلسلة القوانين والتشريعات الإسرائيلية ضد الأسرى في التالي:

القانون الأول، قانون منع العفو التعديل رقم 14 (وكالة وفا، العنصرية في القضاء الإسرائيلي، 2019، الصفحات 1-9):

صادق الكنيست في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، على اقتراح القانون الجديد تعديلاً لقانون أساس رئيس الدولة، والذي يحد من صلاحية الرئيس بمنح العفو، سواء إلغاء المحكومية أو تقصير مدتها، وتحديدًا في البند رقم 11 منه، تحت عنوان منع إطلاق سراح قتله، ويقضي التعديل بإضافة بند يقضي نصه: "على الرغم مما ورد في البند (ب)، في قرار الحكم بحق من فرضت عليه عقوبة السجن الفعلي المؤبد بسبب المخالفة حسب البند (300) من قانون العقوبات (1977) يحق للمحكمة أن تقرر أنه نظرًا لأسباب خاصة يتم تفصيلها، يمنع رئيس الدولة من منح العفو أو تخفيف العقوبة، سواء بتقصيرها أو استبدالها علمًا أن البند (ب) ينص على: لرئيس الدولة صلاحية منح العفو لمجرمين وتخفيف عقوبتهم. وأما البند (300) من قانون العقوبات، فهو الذي ينص على وجوب فرض عقوبة السجن المؤبد وليس أقل منه على من أدين بارتكاب جريمة القتل العمد.

ويقضي التعديل الجديد بمنع لجنة الإعفاءات الخاصة التابعة لمصلحة السجن، من النظر في طلب سجين "أمني أو جنائي" قبل انقضاء 15 سنة على الأقل من اليوم الأول من محكوميته، ومنعها من التوصية بتقصير محكوميته إلى مدة تقل عن 40 سنة. ولا يسري مفعول هذا القانون الجديد بأثر رجعي، بمعنى أنه لا ينطبق على الأسرى الذين قد انتهت محاكمته وتم فرض العقوبة عليهم، قبل إقرار القانون.

أما بخصوص الانعكاسات الرئيسية والخطيرة لهذا القانون وتعديلاته فتتجسد في ثلاثة أبعاد وهي (وكالة وفا، العنصرية في القضاء الإسرائيلي، 2019، الصفحات 1-9):

أولاً- إن إسرائيل، وبالرغم من كافة الإفراجات السابقة التي أجبرت على تنفيذها، في إطار المفاوضات السياسية أو صفقات التبادل- لا زالت تتمسك بشروطها ومعاييرها وتصنيفاتها ومصطلحاتها. ثانياً- تشكل رسالة تحمل رفضاً إسرائيلياً واضحاً للتوصل لصفقة تبادل أسرى يمكن أن تفرج خلالها عن أسرى من ذوي الأحكام العالية على غرار صفقة "شاليط".

ثالثاً: يوجه رسالة ليس فقط للمعتقلين الفلسطينيين ذوي الأحكام العالية، وإنما للمقاومين خارج السجون، من أجل بث الرعب والخوف في صفوفهم، والقضاء على ثقافة المقاومة.

القانون الثاني، قانون رفع الأحكام بحق الأطفال راشقي الحجارة:

صادق الكنيست في 21 تموز/يوليو 2015 على قانون ينص على إمكانية فرض عقوبة السجن لمدة عشر سنوات على راشقي الحجارة، دون إثبات نية إلحاق الضرر؛ حيث وصف القانون رشق الحجارة بالجريمة، وقسمها إلى مستويين: الحكم على راشقي الحجارة لمدة أقصاها 10 سنوات، دون الحاجة إلى إثبات نية القتل؛ والمستوى الثاني جريمة رشق الحجارة مع إثبات نية القتل، وعقوبتها القسوى عشرون عاماً (وكالة وفا، قوانين عنصرية تعسفية بحق الأسرى، 2019، الصفحات 1-9).

القانون الثالث، قانون تشديد عقوبة الحد الأدنى على راشقي الحجارة في القدس: صادق الكنيست في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 على مشروع قانون تقدمت به وزيرة العدل إيلات شاكيد، ينص على فرض عقوبة السجن الفعلي لمدة 2-4 سنوات على راشقي الحجارة، وسحب مخصصات التأمين الوطني من أسرى القدس؛ وإجبارهم على دفع تعويضات للإسرائيليين المتضررين. وينص القانون فيما يتعلق بأطفال القدس، على سحب مخصصات الأطفال من العائلة، وهبات التعليم، وإضافات مالية أخرى، مثل: دعم الشؤون الاجتماعية للأهالي، ومخصصات الإعاقة، ومخصصات أرامل وغيرها، ويؤدي مشروع القانون إلى إدانة شخص بتهمة التحريض، دون وجود إثباتات؛ حيث اعتبر مساساً بحرية التعبير والاحتجاج، وخاصة لدى النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي (وكالة وفا، قوانين عنصرية تعسفية بحق الأسرى، 2019، صفحة 1).

- القانون الرابع، قانون محاكمة الأطفال دون سن 14 سنة:

أقر الكنيست في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 مشروع قانون يسمح بمحاكمة وسجن الأطفال من هم أقل من 14 عاماً، وينص القانون على أن المحكمة تستطيع أن تحاكم أطفالاً من سن 12 عاماً؛ لكن عقوبة السجن الفعلي تبدأ بعد بلوغهم سن 14 عاماً؛ ويمكن اعتقال طفل والتحقيق معه؛ وبعد إدانته يتم إرساله إلى إصلاحية مغلقة، ويبقى فيها إلى أن يبلغ 14 عاماً، وقد صادق الكنيست بالقراءة الثانية على مشروع قرار اعتقال القاصرين، في آب/2 أغسطس 2016 (وكالة وفا، قوانين عنصرية تعسفية بحق الأسرى، 2019، الصفحات 1-9).

- القانون الخامس، مشروع قانون إعدام الأسرى:

لقد قدم مشروع القانون في تموز/يوليو 2017، لكن الكنيست رفضه بأغلبية أعضائه. وأعيد طرحه أمام الكنيست في كانون الأول/ديسمبر 2017 بعد موافقة أحزاب الائتلاف الحكومي، ليصادق عليه الكنيست في قراءة تمهيدية، ومن المقرر أن تبدأ لجنة الدستور في الكنيست مداولاتها الأولية للتحضير لمشروع القانون للتصويت عليه بالقراءة الأولى (دنيا الوطن، مركز حقوقي: مشروع قانون اعدام الأسرى الفلسطينيين ارهاب دولة منظم، 2018، صفحة 1). وكشف ليبرمان أن لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، ناقشت في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، مشروع قانون يسهل الحكم بالإعدام على أسرى

فلسطينيين أدينوا بتنفيذ عمليات قتل فيها إسرائيليين، وبعد ذلك سيتم طرح مشروع القانون للقراءة الأولى أمام للكنيست" (عرب 48، الكنيست يناقش قانون إعدام أسرى فلسطينيين الأسبوع المقبل، 2018، صفحة 1).

وجاء في بيان صدر عن مؤسسة الضمير، أن عقوبة الإعدام هي عقوبة قانونية بناء على قانون العقوبات لدى الاحتلال، وهي موجودة في الأوامر العسكرية للاحتلال، غير أن إصدارها يتطلب قرار محكمة عسكرية بإجماع ثلاثة قضاة، وأن تكون بطلب من المدعي العام العسكري، ولم تستخدم المحاكم العسكرية هذه الصلاحية حتى الآن. (جندي، 2018، الصفحات 1-2) ووفقاً لمشروع القانون فإنه في الضفة لن يكون لقرارات المحاكم العسكرية حاجة لإجماع ثلاثة من قضاة المحكمة العسكرية لفرض عقوبة الإعدام، وإنما الاكتفاء بغالبية اثنين من ثلاثة قضاة، كما يلغي اقتراح القانون صلاحية القائد العسكري لمنطقة المركز بإلغاء حكم الإعدام. كما يمنع القانون استبدال الإعدام بعقوبة أخرى، ويسمح بتطبيق العقوبة من غير طلبها من المدعي العام العسكري، كما يسمح بتطبيقها في محاكم الاحتلال المدنية والعسكرية. (دنيا الوطن، مركز حقوق: مشروع قانون اعدام الأسرى الفلسطينيين ارباب دولة منظم، 2018، صفحة 1).

إلا أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عارضت القانون لخشيتهما من أن يحول الإعدام الأسرى المعدمين إلى أبطال في نظر الشعب الفلسطيني، كما تخشى من قيام الفصائل الفلسطينية بمضاعفة جهودها لخطف رهائن لاستبدالهم بأسرى فلسطينيين حكم عليهم بالإعدام، إضافة إلى المخاوف من زيادة أعداد الفلسطينيين الذين يسعون لتنفيذ عمليات تكون عقوبتها الإعدام. (سبوتنيك العربي، 2018، صفحة 1). أما الحكومة الفلسطينية فقد اعتبرت في بيان صدر في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 موافقة نتنياهو على مشروع القانون بمثابة دعوة علنية للتحريض على القتل، وحملت إسرائيل تبعات هذا القرار مشيرة إلى أنه يتضمن مخالفة واضحة وخرقاً لكافة القوانين والشرائع الدولية والإنسانية. (عرب 48، الكنيست يناقش قانون إعدام أسرى فلسطينيين الأسبوع المقبل، 2018، الصفحات 1-2) وفي نفس السياق، طالب رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قدري أبو بكر اتحاد البرلمان الدولي إلى إعلان موقف من هذه التشريعات ومقاطعة البرلمان الإسرائيلي وإعلانه برلماناً عنصرياً ومعادياً لحقوق الإنسان، وطرد إسرائيل من منظومة الدول الديمقراطية بصفتها دولة فصل عنصري. (فلسطين اليوم، 2018، صفحة 1).

- القانون السادس، قانون إعفاء المخابرات من توثيق التحقيق:

صادق الكنيست في 25 حزيران/يونيو 2015، على تمديد بند لقانون مؤقت يعفي جهاز المخابرات والشرطة الإسرائيلية من توثيق التحقيقات بالصوت والصورة؛ وذلك لمدة خمس سنوات إضافية، ومن شأن توثيق التحقيقات بالصوت والصورة أن يمنع ممارسة التعذيب ضد المعتقلين، ويمنع استخدام الأساليب غير المشروعة، التي ما زالت تمارس في غرف التحقيق، من أجل انتزاع اعترافات. (وكالة وفا، قوانين عنصرية تعسفية بحق الأسرى، 2019، الصفحات 1-9).

هذا ما حصل مع مجموعة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي عرفت بعملية "عين بوبين" في منطقة رام الله التي تم تنفيذها في 23 آب/أغسطس 2019 ضد المستوطنين، والذي كان واضحًا وجليًا بدخول سامر العرييد العناية المكثفة وما ظهر من علامات خطيرة على أجساد الأسرى الذين حضروا إلى المحاكم على كراسي متحركة فلم تستطع عائلاتهم التعرف عليهم. فجميع الذين خضعوا للتحقيق تعرضوا للقتل والموت البطيء أكثر من مرة، ومنهم من تعطلت أعضاء حيوية من أجسادهم، وتم استخدام كل الوسائل الممنوعة قانونيًا ودوليًا وحتى في القانون الإسرائيلي، فلم يكتف ضباط الشاباك والمحققين بتعذيب الرفاق بل أشركوا الكلاب البوليسية المسعورة التي نهشت جسد الأسير قسام البرغوثي ونهشت أجزاء من لحمه.

ويقودنا هذا إلى شهداء أقبية التحقيق الإسرائيلية، فقد بلغ عدد الشهداء الذين استشهدوا في أقبية التحقيق منذ سنة 1967، وحتى سنة 2019، 73 معتقلًا فلسطينيًا نتيجة التعذيب على يد قوات الاحتلال أثناء التحقيق معهم، من مجمل عدد شهداء الحركة الأسيرة الذي بلغ 224 شهيدًا. وفي نفس السياق، تقدم الأسرى الفلسطينيون خلال السنوات العشر الأخيرة بأكثر من 700 شكوى ضد التعذيب، إلا أن هذه الشكاوى بقيت بلا تحقيق جدي وبلا محاسبة. إلا أن العديد من الأسرى الذين تعرضوا للتعذيب رفضوا تقديم شكاوى بسبب عدم ثقتهم بالنظام، الأمر الذي يؤكد عملية تكامل الأدوار بين المؤسسات السياسية والقضائية التي توفر الحصانة لمن يمارس التعذيب، وهذا انتهاك مباشر للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

تعميقًا على ما سبق، يجب تسليط الضوء على قضية الأسرى، واستنفاد كل جهد سياسي وحقوقى وقانوني وإنساني، والضغط على المحاكم الدولية للتحقيق في جرائم وانتهاكات الاحتلال ضد الأسرى، كما لا يمكن إغفال دور الإعلام في التعريف بقضية الأسرى ونقل روايتهم ونشر معاناتهم وما يتعرضون له من جرائم المحتل، أن القوانين ومشاريع القوانين الإسرائيلية، تنتهك بشكل فظيع قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف الأربع وميثاق المحكمة الجنائية الدولية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حماية الطفل وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مما يضع دولة الاحتلال كدولة معادية للثقافة والقيم الإنسانية العالمية.

- القانون السابع، مشروع قانون إدانة فلسطينيين دون شهيات:

في 27 تموز/يوليو 2015، صادقت الحكومة الإسرائيلية على اقتراح "قانون الإرهاب" للتسهيل على النيابة العامة وجهاز الأمن الإسرائيلي التضييق أكثر على الأسرى وإدانتهم دون وجود الشهود، وكذلك يسمح القانون للمحكمة بإدانة أشخاص، حتى في حال عدم توفر الشهود؛ وعدم تمكن أجهزة الأمن من إحضارهم، ويعرف هذا القانون "العمل الإرهابي" بأنه كل عمل نابع من دوافع سياسية أو دينية أو قومية أو أيديولوجية، وينص القانون على أنه لا يمكن الإفراج عن معتقل حكم بأكثر من مؤبد واحد، إلا بعد 40 سنة من وجوده بالسجن؛ وينص كذلك على رفع عدد السنوات التي يسمح للجنة الإفراج عن

المعتقلين، بالنظر بالإفراج عن معتقل، إلا بعد مرور 9 سنوات من وجوده بالسجن. (قدس الإخبارية، 2020، صفحة 1).

- القانون الثامن، مشروع قانون منع زيارات أسرى منظمات فلسطينية تحتجز إسرائيليين:

لقد منع ذوي الأسرى القاطنين في القطاع في أعقاب تسلّم حركة حماس السلطة في القطاع سنة 2007 من زيارة أبنائهم كلياً، ثم في سنة 2011 قرر سمح لهم بشكل جزئي، ثم لجأ الاحتلال في تموز/ يوليو 2017، إلى منع ذوي أسرى حماس المتواجدين في القطاع، من الخروج لزيارة أبنائهم، في إطار الضغط على الحركة لإطلاق سراح الجنود الإسرائيليين. كذلك صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع في 22 تشرين الثاني/أكتوبر 2018 على مقترح قانون يمنع الزيارات عن أسرى حركة حماس. (ساسة بوست، 2019، الصفحات 1-3).

وينص مقترح القانون على منع الزيارات عن أسرى من «منظمات إرهابية تأخذ إسرائيليين رهائن أو أسرى وتمنع عنهم زيارة ممثلين عن دولة إسرائيل أو منظمات إنسانية أو أبناء عائلاتهم، ويهدف القانون إلى الضغط على حماس التي تأسر جنوداً إسرائيليين، خاصة أن قرار الانتخابات المبكرة يستوجب من الحكومة الإسرائيلية تحقيق إنجازات لكسب الرأي العام الإسرائيلي لصفها. (ساسة بوست، 2019، الصفحات 1-3).

واعتبرت حماس في 25 تشرين أول/أكتوبر 2018، أن المصادقة على مشروع القانون تشكل انتهاكاً صارخاً لكل القوانين والأعراف والشرائع الإنسانية. (رام الإخباري، 2018، صفحة 1) بينما حثت الحكومة الفلسطينية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسائر المنظمات والمؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية على التحرك العاجل لوضع حد لتسلط الاحتلال ومنعه من فرض القانون. (مصراوي، 2018، صفحة 1).

- القانون التاسع، قانون محاربة الإرهاب:

صادق الكنيست على هذا القانون في 15 حزيران/يونيو 2016؛ بهدف التشديد بشكل كبير على معاقبة الضالعين في مقاومة الاحتلال؛ بحيث يفرض عقوبة السجن لمدة 25 سنة على رئيس تنظيم فلسطيني؛ و15 سنة على من يشغل منصباً إدارياً أو قيادياً في التنظيم. (وكالة وفا، قوانين عنصرية تعسفية بحق الأسرى، 2019، الصفحات 1-9)

- القانون العاشر، قانون لجنة لانداء الخاص بتعذيب الأسرى:

وعلى الرغم من توقيع إسرائيل على اتفاقية مناهضة التعذيب في عام 1991 والتي تنص على إلزام كل طرف باتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي، إلا أنها تشرع التعذيب من خلال السماح باستخدام وسائل التعذيب، إلا أن أساليب الضغط الجسدي وعمليات الهز العنيف لأجساد المعتقلين لا تعتبر بمثابة تعذيب وفقاً للمفهوم الإسرائيلي. تشريع التعذيب جاء في 8 نوفمبر 1987 فيما صادق الكنيست على التوصيات الواردة في تقرير لجنة لنداو، والمشكلة من قبل الحكومة في سنة 1987، بعد تزايد الانتقادات الدولية والمحلية لأساليب التحقيق التي يتبعها جهاز الأمن العام تجاه المعتقلين. (مجلة المعركة، 2016، الصفحات 1-20).

وجاء في الفقرة الأولى من تقرير اللجنة أن التحقيق مع أفراد متهمين بارتكاب نشاطات إرهابية، لن يكون ناجحاً، دون استخدام الضغط، من أجل كسر إرادتهم، وتصريحهم بالمعلومات، وبناءً على ذلك أجازت اللجنة لضباط الأمن استخدام الضغط الجسدي، والنفسي أثناء التحقيق مع نشطاء إرهابيين، وفي لإظهار دولة الاحتلال بأنها تراعى حقوق الإنسان، اتخذت محكمة العدل العليا قراراً في 6 أيلول/سبتمبر 1999، يحظر بموجبه على محققى الشاباك ممارسة وسائل التعذيب الجسدية، وهي الهز، والشبح، ووضع كيس خائق على رأس المعتقل، وتكبيله بصورة مؤلمة، وإسماعه موسيقى صاخبة، ومنعه من النوم. (مجلة المعركة، 2016، الصفحات 1-14).

إلا أن هذا القرار لم يجد قبولاً لدى الشاباك لذا سعى جاهداً للتفاف على القرار، حيث تم تشكيل لجنة سميت (لجنة سوفر-مازوز) من أجل إيجاد مخرج لتجاوز قرار المحكمة العليا الذي حظر التعذيب، وقد أوصت اللجنة محققى الشاباك باستخدام وسائل خاصة فقط في حالات استثنائية لممارسة الضغط الجسدي على المعتقلين المحقق معهم. فعرض على المجلس الوزاري الأمني، الذي سمح في شباط/فبراير 2000، باستعمال وسائل التعذيب الجسدية بما في ذلك الهز العنيف في الحالات التي تنذر بوقوع هجمات وشيكة حسب ادعائها، وبهذا وفرت إسرائيل الحماية القانونية اللازمة للمحققين. (مجلة المعركة، 2016، الصفحات 1-16).

غالباً ما يشترك في تعذيب الأسرى مختلف الجهات القضائية والأمنية والطبية للاحتلال كسياسة مدروسة وممنجحة وتصريح من الجهاز القضائي الذي يجيز استخدام أساليب تعذيب محرمة دولياً ضد الأسرى لانتزاع الاعترافات تشير التقارير إلى أن الغالبية العظمى من المعتقلين تعرضوا إلى تعذيب قاس، وينقسم التعذيب إلى نوعان هما: (غليون، 2017، الصفحات 1-3).

أ- التعذيب الفردي:

وتبدأ من بداية عملية الاعتقال التي تتم بعد منتصف الليل وقبيل ساعات الفجر مروراً بالضرب المبرح والاهانات والتحقيق والتنقل المذل وجلسات المحاكم والظروف الاعتقالية السيئة والحرمان من الزيارات والعزل الانفرادي.

وفي هذا السياق توضح مديرة مؤسسة الضمير سحر فرنسيس أن أساليب التعذيب تتنوع وتختلف بين تعذيب جسدي شديد وإساءة معاملة وانتهاك للخصوصية مرافقة بتفتيش عاري وتهديد وترويع واستخدام كلمات نابية وشبح بأشكال مختلفة، من شبح عادي على كرسي، وشبح على شكل الموزة بدفع المعتقل إلى الخلف ليصبح رأسه ويديه إلى الخلف، ويُستخدم هذا الأسلوب بكثافة خلال النهار الواحد، لمدد مختلفة ومتعددة، وشبح على الطاولة وعلى الحائط، واستخدام الضرب العنيف والركل بأقدام المحققين وبقبضات أيديهم. (صلاح، هذا ما حصل مع أسرى عملية عين بونين، 2019، الصفحات 1-3).

وتحدثت عن تعرض أسرى للضرب العنيف من قبل عملاء، مستذكرة الشهيد الأسير عرفات جرادات الذي ارتقى قبل عدة سنوات في سجن مجدو خلال التحقيق في مركز تحقيق الجملة، حين ادعت

إدارة السجن في حينه أنه تعرض لجلطة، ولكن اتضح فيما بعد أنه تعرض لضرب عنيف على الصدر أدى لاستشهاده، وهذا يظهر أن هناك غطاءً سياسياً وتعليمات تجيز التعذيب، وهو ما يوجب ملاحقة المسؤولين عن جهاز المخابرات في حكومة الاحتلال. (صلاح، هذا ما حصل مع أسرى عملية عين بونين، 2019، الصفحات 1-3).

ب- التعذيب الجماعي:

وتشمل اقتحامات متواصلة للغرف والأقسام المختلفة للأسرى والتنكيل بهم ومحاولة إذلالهم ونقلهم تعسفاً والاعتداء عليهم بالضرب، وإطلاق قنابل الغاز بين الأقسام والمعازل، وإجبارهم على خلع ملابسهم وتركهم لساعات طويلة في البرد القارس.

وهذا ما تؤكدُه الصحفية الإسرائيلية أوشرات كوتلر في القناة 13 العبرية، التي شنت هجوماً على جنود جيش الاحتلال من وحدة "نيتسح يهودا"، موضحة أنهم "تصرفوا كحيوانات بشرية في قضية الاعتداء على أسرى فلسطينيين مكبلي الأيدي، ومعصوبي الأعين". (موقع أمد، بعد الاعتداء على أسرى مذيعة إسرائيلية تشن هجوماً على جنود الاحتلال، 2017، صفحة 1).

- القانون الحادي عشر، مشروع قانون حرمان الأسرى من التعليم:

وينص على أن الأسير ليس من حقه الدراسة في مؤسسة التعليم العالي. ويطلب مشروع القانون بتعديل لوائح السجن بعدم منح الأسرى فرصة التعليم. (وكالة وفا، قوانين عنصرية تعسفية بحق الأسرى، 2019، الصفحات 1-8) الحفلة انتهت هذه عبارة نتياهو في أعقاب سياسة التضييق على الأسرى، التي بدأها بمنع الثانوية العامة، والانتساب للجامعة المفتوحة في إسرائيل في 23 حزيران/يونيو 2001، الأمر الذي شكل عدواناً على المعتقلين وانتهاكاً للمادة 28 من اتفاقية جنيف الثالثة التي أكدت على تشجيع الأنشطة الذهنية والتعليمية للأسرى من قبل الدولة الحاجزة. (حمدونة، 2016، الصفحات 1-6).

- القانون الثاني عشر، قانون إعادة اعتقال محرري صفقة وفاء الأحرار "شاليط":

أبرمت حركة حماس، في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2011، صفقة لتبادل المعتقلين، مع إسرائيل بوساطة مصرية، تم بموجها إطلاق سراح 1027 معتقلاً فلسطينياً، مقابل إطلاق حماس سراح الجندي جلعاد شاليط، الذي كان محتجزاً لديها، (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2018، الصفحات 5-12) إلا أن إسرائيل قامت بتشريع قانون في تموز/يوليو 2014، يسمح بإعادة اعتقال محررين من الصفقة، حيث تم إعادة اعتقال أكثر من سبعين أسير محرر في حزيران/يونيو 2014، وتم إعادة الأحكام السابقة الفعلية بحق 54 أسير محرر منهم، (هيئة شؤون الأسرى، التقرير السنوي، 2018، الصفحات 11-13) لكن حماس طالبت الوسيط المصري، بصفته الراعي للصفقة، بإلزام الاحتلال بإطلاق سراح كل من تم اعتقاله من صفقة وفاء الأحرار بشكل مخالف لبنود الصفقة. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2018، الصفحات 5-11).

- القانون الثالث عشر، مشروع قانون يسمح بإحتجاز جثامين الشهداء:

ففي 27 شباط/فبراير 2018، صادق الكنيست على القرار، حيث لا يزال الاحتلال يحتجز ما يزيد عن 250 جثماناً لشهداء فلسطينيين فيما يسمى مقابر الأرقام العسكرية، إضافة إلى احتجاز عدد منهم في الثلاجات، حيث ترفض سلطات الاحتلال الإفراج عن الجثامين وتسليمها لعائلاتهم، كشكل من أشكال العقاب الجماعي منتهكة بذلك القانون الدولي وخاصة اتفاقية جنيف الأولى والثانية والرابعة، والتي تؤكد على احترام كرامة المتوفين ومراعاة طقوسهم الدينية خلال عمليات الدفن عبر تسليمهم لذويهم. (هيئة شؤون الأسرى، هيئة شؤون الأسرى تصدر تقريراً شاملاً يستعرض حصاد عام 2017، 2018، الصفحات 35-3).

- القانون الرابع عشر، قانون التفتيش الجسدي والعماري للأسرى:

صادق عليه الكنيست في 19 تشرين أول/أكتوبر 2015، وينص على منح أفراد الشرطة الإسرائيلية صلاحية التفتيش الجسدي حتى على عابري السبيل دون وجود شبهات، تحت حجة مكافحة العنف، وعليه يصبح كل فلسطيني عرضة للتفتيش الجسدي دون وجود مبرر. وتم إلحاق هذا القانون بمشروع قانون التفتيش العماري في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، بذريعة أن الأسرى يهربون الهواتف للزنازين، وبموجب القانون يسمح للشرطة باستخدام القوة لتنفيذ التفتيش العماري، الذي يشكل إهانة متعمدة للأسرى. (هيئة شؤون الأسرى، التقرير السنوي، 2018، الصفحات 2-25).

- القانون الخامس عشر، مشروع قانون يقضي بحظر الإفراج عن الأسرى، مقابل جثث الجنود الإسرائيليين المحتجزين لدى فصائل المقاومة:

صادقت حكومة الاحتلال في سنة 2018، على مشروع قانون يقضي بحظر الإفراج عن الأسرى في إطار عمليات تبادل أسرى، وعلى إثر هذا القانون قيدت صلاحية رئيس الكيان بمنح العفو أو تحديد محكومية أسرى أدينوا بتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية ومحكوم عليهم بالمؤبد ونقل هذه الصلاحية إلى المحاكم. (عبد التواب، 2018، صفحة 1).

- القانون السادس عشر، قانون اعتبار الصندوق القومي الفلسطيني منظمة محظورة:

أصدر وزير الحرب الإسرائيلي السابق افيغدور ليرمان في 16 آذار/مارس 2017، قراراً اعتبر في الصندوق القومي منظمة محظورة بحجة دفع الأموال لأسر الشهداء والأسرى والجرحى من صندوق منظمة التحرير كرواتب شهرية مما يشكل تهديداً لإسرائيل. (هيئة شؤون الأسرى، التقرير السنوي، 2018، الصفحات 11-14).

- القانون السابع عشر، قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام:

أقرت الحكومة الإسرائيلية في 14 حزيران/يونيو 2015 مشروع قانون يمكن سلطات الاحتلال من إجراء التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام، وصادق الكنيست عليه في 30 تموز/يوليو 2015، واعتبر هذا القانون من أخطر القوانين التي تهدد حياة الأسرى المضربين عن الطعام، الذي يعد نوعاً من

التعذيب وإجراء غير أخلاقي، ويتناقى مع الاعراف المهنية والطبية. (وكالة وفا، قوانين عنصرية تعسفية بحق الأسرى، 2019، الصفحات 1-7).

ويذكر أن ثلاثة أسرى استشهدوا خلال محاولة تغذيتهم قسرياً في الثمانينات. (الغد الأردني، 2017) وفي نيسان/إبريل 2017 أصرب أكثر من ألف أسير عن الطعام احتجاجاً على أوضاعهم الداخلية، وأرسل الأسرى المضربون بياناً أكدوا فيه أن "كل محاولة لتنفيذ التغذية القسرية لأي أسير مضرب ستعني بالنسبة لنا مشروعاً لإعدام الأسرى". وقال رئيس نقابة الأطباء العامة الإسرائيلية، ليونيد ادلمان، إنه "لا يمكننا أن ندافع في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي عن أطباء يقوموا بتغذية أسرى مضربين عن الطعام قسراً". (مركز مدار، 2016، الصفحات 1-4).

- القانون الثامن عشر، قانون خصم مخصصات الأسرى والشهداء من مستحقات السلطة:

صادق الكنيست في 11 حزيران/يونيو 2018 على قانون خصم فاتورة رواتب الأسرى والشهداء من أموال المقاصة. (وكالة صفا، 2018، صفحة 1) وفي 27 حزيران/يونيو 2018 تم المصادقة بالقراءة الثانية على القانون. (وكالة معا، قراقع يدعو إلى مقاضاة إسرائيل والتصدي لقوانينها العنصرية، 2018، صفحة 1) وأقرت الهيئة العامة للكنيست القانون وبشكل نهائي في 2 تموز/يوليو 2018. (مجادلة، 2018، صفحة 1) وقال عضو الكنيست آفي ديختر، في 4 شباط/فبراير 2019، "أن كل قرش نقلته السلطة للإرهابيين، سيتم خصمه، لخلق الردع ضد الإرهاب. (وكالة معا، إسرائيل تعتزم خصم جزء كبير من المقاصة الفلسطينية، 2019، الصفحات 1-2).

وأدانت الحكومة الفلسطينية هذا القانون حيث اعتبرته تشريعاً علنياً سافراً لسرقة ونهب أموال الشعب، واستهدافاً لرموز الدفاع عن الحرية والكرامة. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2018، الصفحات 1-2) ومن جهة أخرى اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً في 24 حزيران/يونيو 2018 بتجميد مساعداتها للسلطة بصورة كاملة، وذلك من أجل إجبار السلطة على وقف دفع رواتب الأسرى، والشهداء. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2018، صفحة 1) وكان قد صرح الرئيس محمود عباس في 8 تموز/يوليو 2018 "بأن المال الذي تعترض إسرائيل على دفعه لعائلات الشهداء والأسرى، لن نسمح لأحد بأن يتدخل به، هؤلاء شهداؤنا وجرحانا وأسرانا وسنستمر بالدفع لهم". (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2018، صفحة 1) وفي بيان صادر عن الأسرى في 10 تموز/يوليو 2018، اعتبروا فيه أن هذه القوانين تستهدف المساس بشرعية كفاحهم ضد الاحتلال من أجل الحرية والاستقلال، وثمان الأسرى موقف الرئيس عباس برفض هذا القانون. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2018، الصفحات 1-5).

وفي نفس السياق، ذكرت مصادر عبرية أن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر "الكابنيت" قرر في 17 شباط/فبراير 2019، خصم جزء من أموال الضرائب بما يوازي مجموع الأموال التي تدفعها السلطة لعوائل الشهداء والأسرى والمقدرة بأكثر من نصف مليار شيكل، وقالت الرئاسة الفلسطينية إن قرار إسرائيل، باقتطاع الأموال سيكون له تداعيات خطيرة على المستويات كافة. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2019، الصفحات 1-2) أكدت وزارة المالية الفلسطينية بأن القرار يضاف إلى سلسلة الإجراءات

التي تتخذها إسرائيل لاستغلال أموالنا. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2019، الصفحات 1-2) وقد أكد الرئيس عباس في 20 شباط/فبراير 2019، وهو إجراء احتلالي يأتي في سياق تشديد الحصار بهدف تمرير "صفقة العار"، وأن القرار هو المسمار الأخير في نعش اتفاق باريس. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2019، صفحة 1).

وفي نفس السياق، بينت حركة حماس أن اقتطاع جزء من الأموال الفلسطينية هو استمرار لسياسة "العريضة والبلطجة" التي يمارسها الاحتلال ضد الشعب، وإن السلوك المتهاون والخطاب الناعم من السلطة تجاه ممارسات الاحتلال، هي التي شجعت على ارتكاب مزيد من الجرائم. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2019، صفحة 5).

أما على المستوى الشعبي، فقد تواصلت الوقفات الاحتجاجية على القرار، حيث نظم أهالي الأسرى والشهداء والجرحى في محافظات الضفة العديد من الفعاليات المنددة في القرار والمطالبة بالتصدي له وعدم المساس براتب الأسرى والشهداء والجرحى ومطالبة القيادة باتخاذ قرارات صارمة تجاه قرار الاحتلال. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2019، الصفحات 5-10) وفي نفس السياق، بين الأسير المحرر عدنان حمارشة الذي أمضى أربعة عشر سنة في الأسر، أن ملاحقة الاحتلال للأسرى لم تتوقف لحظة واحدة منذ عشرات السنوات، وقضية الراتب هي وسيلة من الوسائل التي يتم فيها محاربة ظاهرة الأسر في المجتمع الفلسطيني، فهناك الغرامات الباهظة ومصادرة أموال عائلات الأسرى اثناء عمليات الاقتحام، وفرض الغرامات الداخلية على الأسرى وغيرها. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2019، الصفحات 5-18).

كما أدانت الجامعة العربية بشدة القرار الإسرائيلي وبينت أنه يأتي في نطاق مواصلة سلطات الاحتلال مخططاتها لتدمير السلطة الفلسطينية، ورفض إقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية". (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2019، صفحة 1).

لقد جاء هذا القانون للضغط على السلطة واخضاعها وإهانتها، وإظهارها بأنها عاجزة عن تحمل مسؤوليتها تجاه الأسرى، كما أن هذه الخطوة تهدف لتصفية حسابات دولة الاحتلال مع الأسرى، وتحطيم رمزياتهم ومكانتهم. وعليه، هل ستتوقف السلطة عن دفع مخصصات الأسرى، إلى هذا التاريخ أعلنت السلطة أنها لن تتوقف أبداً عن دفع رواتب الأسرى، ولكن هل ستستمر السلطة في الصمود بوجه هذا القرار أم سترضخ تحت ضربات الحصار المالي الشبه مطبق عليها في ظل تراجع الدعم المالي العربي والدولي.

لقد تراجعت السلطة عن قرارها بعدم استلام أموال المقاصة منقوصة، مما أدى إلى تآكل مصداقيتها في الشارع الفلسطيني، حيث قامت باتخاذ قرار غير مدروس ومن ثم تراجعت عنه فجأة لتضمن بقاءها المرهون في المال فلم يتبقى وظيفة للسلطة تقدمها للمواطنين باستثناء توفير فاتورة الرواتب.

إسرائيل لم تكن ترغب بانهيار السلطة، ورفض عباس استلام الاموال منقوصة يشكل خطر على إسرائيل، لذلك كانت هناك لقاءات من قبل الطرفين للوصول لمخرج حتى لا تظهر السلطة أما شعبها بأنها تنازلت عن قرارها. وتوصل الطرفان بأن يتم ترك مبلغ رمزي عند إسرائيل من أجل أن تظهر وكأنها مازالت متمسكة بقرارها الذي يعارض اقتطاع إسرائيل أموال الشهداء والأسرى. (موقع أمد، صحفي إسرائيلي: عباس اختار أن يكون رجلا عمليا بدلا عن أن يبقى بطلا، 2019، صفحة 1).

فقد صرح مسؤول كبير في وزارة المالية الإسرائيلية، في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، إنه سيتم تحويل مليار و800 مليون شيقل لصالح السلطة الفلسطينية، وأن التحويل سيتم خلال أيام، وذلك بعد الاتفاق الذي جرى بين وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، ووزير الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ، في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وأن عملية تسليم الأموال ستبدأ في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2019، على أن تستمر بعد ذلك بشكل منتظم، وأشار المسؤول الإسرائيلي إلى أن اللقاء مع الشيخ عقد بطلب فلسطيني. (موقع أمد، عقب لقاء الشيخ إسرائيل ستحول مليار و800 مليون شيقل للسلطة، 2019، الصفحات 1-2).

وفقا لوكالة الأنباء العبرية TPS انتهت أزمة أموال المقاصة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، دون أن تتراجع إسرائيل عن موقفها من رواتب الأسرى وأهالي الشهداء، وقد صرح مسؤول فلسطيني للوكالة "بذلك، تعترف السلطة الفلسطينية بحق إسرائيل في خصم أموال الشهداء والأسرى، ولأول مرة منذ سنة 2000 ستبدأ اللجان الفنية المشتركة بالاجتماع في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2019". (موقع أمد، وكالة عبرية: انتهت أزمة أموال المقاصة مع إسرائيل باستسلام عباس للضغوط، 2019، صفحة 1).

وبحسب تصريحات أحد المسؤولين الفلسطينيين للوكالة العبرية، أن الضغوط الداخلية التي مارسها الشيخ واللواء ماجد فرج، رئيس جهاز المخابرات العامة، دفعت الرئيس إلى التراجع عن مواقفه، فهم أصبحوا في السنوات الأخيرة وتدرجياً المحور القوي والهام في السلطة الفلسطينية، وإلى جانبهم يقف اشتية رئيس الوزراء. ويذكر اللواء فرج قام مؤخرا بزيارة الولايات المتحدة، وكان من المقرر أن يناقش مع أجهزة الأمن الأمريكية الأزمة الاقتصادية لدى السلطة، فالمسؤولون الأمنيون في الولايات المتحدة وتل أبيب يشعرون بالقلق إزاء انهيار السلطة وقد أوصوا بزيادة المساعدة المقدمة لها. (موقع أمد، وكالة عبرية: انتهت أزمة أموال المقاصة مع إسرائيل باستسلام عباس للضغوط، 2019، صفحة 1).

كما أن الاجتماع بين السلطة الفلسطينية والدول المانحة، الذي عقد في نيويورك مؤخرا قد فشل، حيث رفضت زيادة دعمها المالي للسلطة وحتى شبكة الال الأمن الاقتصادي، التي طلبها الرئيس بقيمة 100 مليون دولار شهرياً من الدول العربية لم تتم، الأمر الذي أدى بقبول أموال المقاصة ضمن الشروط الإسرائيلية. (موقع أمد، وكالة عبرية: انتهت أزمة أموال المقاصة مع إسرائيل باستسلام عباس للضغوط، 2019، الصفحات 1-2).

وقد صرح الرئيس عباس في اجتماع للقيادة الفلسطينية عقد في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بأنه اقترح على الإسرائيليين منذ فترة طويلة تشكيل لجان فنية من أجل أن تبحث القضايا المالية

العالقة، ومؤخراً وافقت الحكومة الإسرائيلية على تشكيل لجنة فنية أو لجنة من الفنيين لمناقشة هذا الأمر، على أن يتم بحث الأمور المالية بأثر رجعي وكذلك هناك موافقة مبدئية على العودة لاتفاق باريس ومناقشة هذا الاتفاق.

وبدأت اللجان الفنية بحث هذه القضايا المالية وبناء عليه أخذت السلطة مبلغ مليار ونصف كدفعة أولى، وأكد الرئيس أن الموقف من موضوع الأسرى والشهداء ثابت ولن يتغير. (وكالة وفا، الرئيس في مستهل اجتماع القيادة، 2019، صفحة 1).

وعقب المتحدث باسم حركة حماس حازم قاسم على تصريح الرئيس بأن تشكيل اللجان المشتركة مع الاحتلال يؤكد أن قرارات الرئيس السابقة بوقف التعامل بالاتفاقات الموقعة هي مجرد حديث إعلامي، يفتقد للجدية، فالسلطة تثبت في كل مرة انعدام الإرادة في مواجهة الاحتلال وسياسته، وعدم قدرتها على الانفكاك عن مصالحها الحزبية والشخصية الضيقة، المعاكسة للمصلحة الوطنية العليا. (قاسم، 2019، صفحة 1).

واستلمت السلطة جزءاً كبيراً من الأموال المحتجزة عند إسرائيل على الرغم من أن الرئيس عباس خلال خطابه أمام الأمم المتحدة في سبتمبر 2019، أعلن أنه لن يستلم تلك الأموال وسيبقى صامدا قائلاً: "الاقتطاعات الإسرائيلية من أموالنا والاستيلاء على جزء منها زاد من معاناة شعبنا، إلا أننا لن نرضخ للاحتلال مهما كانت الظروف ومهما زادت المعاناة، وسنقاوم الاحتلال بكل الوسائل المتاحة، وعلى رأسها المقاومة الشعبية السلمية". فقبول الرئيس للأموال بعد سبعة أشهر من الرفض لم يحقق أي مكسب سياسي أو إعلامي وإنما شرع رواية الاحتلال بأن ما يدفع للأسرى والشهداء والجرحى من أموال هو تشجيع للإرهاب. (الهمص، 2019، صفحة 1).

ولقد اعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بأن استلام السلطة الفلسطينية لأموال المقاصة من سلطات الاحتلال، منقوصاً منها رواتب وتعويضات أسر الشهداء والأسرى، بأنه تعبير عن افتقار السلطة وقيادتها إلى رؤية واستراتيجية سياسية للتعامل مع سلطات الاحتلال، ومواجهة سياستها المتغولة بتطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي، وإن هذه القرارات تعبر عن فشل في إدارة الشأن العام. كما أن الموافقة على استلام الأموال من وجهة نظر الجبهة هو تعطيل لقرارات المجلس الوطني، ولنتائج أعمال اللجان التي شكلت لوضع آليات لتطبيق القرارات، فضلاً عن كونها مازالت تتكلم حتى الآن، على سير ونتائج أعمال لجنة وقف العمل بالاتفاقيات المشكلة منذ 25 تموز/يوليو 2019، وكل ذلك يصب في صالح حكومة الاحتلال. (دنيا الوطن، استلام أموال المقاصة منقوصة فشل لخيار المفاوضات، 2019، صفحة 1).

وفي اتجاه آخر، يرى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أحمد مجدلاني، بأن القيادة الفلسطينية نجحت بانتزاع قرار تفعيل عمل اللجان المشتركة بموجب اتفاق باريس الاقتصادي، الأمر الذي يسمح للسلطة الفلسطينية بمتابعة كافة القضايا الاقتصادية ومراجعتها والتدقيق على كل الأموال التي تقوم إسرائيل بخصمها، كما أن تفعيل عمل اللجان يهدف أيضاً إلى الانفكاك عن الاقتصاد

الإسرائيلي. مضيفاً بأن اجتماع اللجان المشتركة الذي عطلته إسرائيل منذ عام 2000، سيبحث في أولى اجتماعاته الخصومات التي كانت تقطعها إسرائيل كفتواتير الكهرباء والمياه والتحويلات الطبية، ومراجعة ما يتم جبايته من رسوم المجاري والمعابر، وكافة ما يتعلق بالمقاصة الفلسطينية. (دنيا الوطن، مجدلاني يكشف تفاصيل عمل اللجان المشتركة بين السلطة وإسرائيل، 2019، صفحة 1).

بدوره، أكد الدكتور سمير أبو مدللة، أستاذ علوم الاقتصاد في جامعة الأزهر، أن إسرائيل تمارس قرصنة، مرة باحتجاز المقاصة، ومرة باقتطاع جزء منها تمثل في 138 مليون دولار هي للأسرى والشهداء، معتبراً أن إسرائيل تحاول أن تنزل السلطة الفلسطينية عن الشجرة، لأن هناك تحدٍ مالي للسلطة قد تسبب في انهيارها بسبب الأزمة المالية التي تمر بها. (العشي، 2019، صفحة 1).

أما موقف حركة حماس فقد عبر عنه القيادي النائب نايف الرجوب، الذي بدوره اتهم الرئيس عباس والحكومة الفلسطينية، بأنهم رضخوا لسياسة حكومة نتياهو وقبلوا بشروط نتياهو، وما تغير فقط هو إيقاف رواتب نواب حركة حماس في المجلس التشريعي؛ ليقول للإسرائيليين إنه يحارب الإرهابيين والإسلاميين في الضفة الغربية. (سكيب، 2019، الصفحات 1-2).

- القانون التاسع عشر، قانون منع الإفراج المبكر عن الأسرى:

في 26 كانون أول/ديسمبر 2018، صادق الكنيست على مشروع قانون يمنع الإفراج المبكر عن الأسرى ويمنع تخفيض ثلث محكوميتهم، وينال القانون من الأسرى الذين وجه لهم الاحتلال تهمة القتل العمد والمساعدة على القتل. (ساسة بوست، 2019، الصفحات 1-3).

- القانون العشرون، قانون منع تمويل العلاج الطبي للأسرى:

صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي بشكل أولي في كانون أول/ديسمبر 2018، على مشروع قانون يمنع تحويل أموال خاصة بعلاج الأسرى إلى إدارة السجون، ويهدف إلى وقف تقديم العلاج للذين اعتقلوا بعد إصابتهم، والأسرى الذين أصابتهم الأمراض بعد الاعتقال في السجون. (ساسة بوست، 2019، الصفحات 1-4).

- القانون الحادي والعشرون، قانون اعتراف المحاكم المدنية الإسرائيلية بقرارات المحاكم

العسكرية في إسرائيل:

وقد صادق الكنيست في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، على القانون الذي يعترف بقرارات المحاكم العسكرية في الضفة، كأداة مقبولة في الإجراءات المدنية في المحاكم الإسرائيلية. ويهدف القانون التسهيل على الإسرائيليين المطالبة بالتعويضات بواسطة إجراءات مدنية. (وكالة وفا، قوانين عنصرية تعسفية بحق الأسرى، 2019، الصفحات 1-7) ويذكر أن المحكمة المركزية الإسرائيلية قررت في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، إلزام السلطة الفلسطينية و6 أسرى آخرين بدفع تعويضات مالية قيمتها 62 مليون شيكل إلى ضحايا ثلاثة عائلات يهودية قتلوا مع بدء الانتفاضة الثانية، إضافة إلى دفع أتعاب المحامين والمدعين والمصاريف القانونية. (سوا الإخبارية، 2017، صفحة 1).

وفي هذا الإطار، أصدرت محكمة إسرائيلية، في 23 كانون الثاني/يناير 2019، حكماً بالحجز المؤقت على قطعة أرض في القدس تعود ملكيتها جزئياً للرئيس الشهيد ياسر عرفات، وذلك بناء على دعوى قضائية رفعتها عائلات وأسرى قتلى إسرائيليين طالبوا فيها بتعويضات مالية يمكن تحصيلها من العقار، وقد أصدر القاضي الحكم بالحجز مؤقتاً على كامل العقار، حتى يتم تحصيل التعويضات (الشلقاني، 2019، الصفحات 1-2) وعلى نفس المنوال، أصدرت محكمة إسرائيلية في 28 كانون الثاني/يناير 2019، أمراً يقضي باقتطاع مبلغ 100 ألف شيكل من أموال العائدات التي يجلبها الاحتلال لصالح السلطة لتدفع لأسرة المستوطنة دالية لمكوس التي قتلت خلال عملية نفذها الأسير ماهر حمدي رشدي قبل 4 أعوام. (وكالة معا، إسرائيل تستقطع 100 ألف شيكل من أموال السلطة لتعويض مستوطنة، 2019، الصفحات 1-2).

- القانون الثاني والعشرون، قانون الاعتقال الإداري:

طبقت سلطات الاحتلال بعد احتلالها لفلسطين قانون الطوارئ البريطاني لسنة 1945، الذي يشرع الاعتقال الإداري ومن ثم أصدرت عدة أوامر وقرارات عسكرية بشأن الاعتقال الإداري في الضفة والقطاع، والذي بموجبه يتم اعتقال الفلسطينيين واحتجازهم دون تهمة ولفترات طويلة تحت ما يسمى بالملف السري. بعد انسحاب الاحتلال من غزة قامت بإلغاء قانون الاعتقال الإداري على أسرى القطاع كونه لا يخضع لسلطاتها المباشرة، وقامت بإصدار قانون جديد قانون المقاتل الغير شرعي أو المقاتل العدو في سنة 2000 وتم تطبيقه على أسرى لبنان وفي سنة 2005 طبق على أسرى القطاع، ويحتجز بموجبه الأسير الفلسطيني دون تهمة أو محاكمة ولا يخضع لإدارة مصلحة السجون ويبقى تحت سلطة الجيش فقط. (وزارة شؤون الأسرى، البعد القانوني لقضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، 2016، الصفحات 1-3). وقد بلغ عدد الأسرى المعتقلين إدارياً في السجون في نهاية سنة 2018، 450 معتقلاً. (هيئة شؤون الأسرى، التقرير السنوي، 2018، الصفحات 12-17).

- القانون الثالث والعشرون، قوانين اعتقال خاصة وانتهاكات قانونية:

يسمح الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 1500 الصادر في 15 نيسان/أبريل 2002، للجيش باحتجاز المعتقلين طوال 18 يوماً، دون السماح لهم برؤية المحامين، قبل المثل أمام قاض يمكنه تجديد أمر منع مقابلة المحامين، ولا تقتصر مدة التوقيف على هذه الفترة، فغالباً ما يتم تحويل الموقوفين بعدها إما للاعتقال الإداري، أو إلى المحاكمة، حيث إن مدة التوقيف بانتظار المحاكمة، بحسب القوانين الإسرائيلية الخاصة بالفلسطينيين، قد تطول إلى 180 يوماً. كما حدد الأمر العسكري رقم 1530 مدة إجراء المحاكمة بعامين. (أبو هلال، 2009، صفحة 69).

وتجدر الإشارة هنا إلى التمييز في قوانين الاعتقال بين المعتقلين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ فالقانون الإسرائيلي لا يسمح باعتقال الإسرائيلي لأكثر من 24 ساعة دون عرضه على قاضٍ. وبحسب مؤسسة الضمير، فإنه يمكن لأي قاضٍ عسكري إسرائيلي احتجاز الفلسطيني بدون محاكمة لمدة 90 يوماً، ويمكن تمديد هذه المدة لثلاثة أشهر إضافية بأمر من المستشار القضائي الإسرائيلي أو بأمر من قاضٍ

عسكري في محكمة استئناف عسكرية. وفي المقابل يمنع القانون الإسرائيلي احتجاز الإسرائيلي من دون توجيه تهمة إليه لمدة تزيد عن 15 يوماً، يمكن تمديدها فقط لمدة 15 يوماً إضافياً. (أبو هلال، 2009، صفحة 69).

- القانون الرابع والعشرون، قانون "الحبس المنزلي" وإبعاد الأطفال عن مدينة القدس:

خلال العام 2017 أصدرت المحاكم الإسرائيلية نحو 90 قراراً بالحبس المنزلي، غالبيتها العظمى كانت بحق أطفال مقدسيين؛ وتهدف هذه القوانين إلى الإقامة المنزلية وتقييد حرية الأشخاص وتعد بديلاً عن السجن. ويعتبر الحبس المنزلي إجراءً تعسفياً غير أخلاقي، ومخالفة لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما ويشكل عقوبة جماعية للأسرة إذ تضطر أن تبقى في حالة استنفار دائم. (وكالة وفا، الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2017، 2019، صفحة 1).

- القانون الخامس والعشرون، الإبعاد القسري للأسرى المحررين:

لقد اتبع الاحتلال سياسة الإبعاد ضد الفلسطينيين بهدف تفرغ الأرض من سكانها الأصليين، حيث أصدر قانون الطوارئ سنة 1945 و الذي نص على أنه يجوز لوزير الحرب والحاكم العسكري طرد أي شخص من البلاد أو منعه من الدخول إليها إذا كان خارجها. وقد مارست حكومة الانتداب البريطاني هذا الأسلوب بحق الفلسطينيين إبان الانتداب البريطاني، وقد أبقى إسرائيل على القانون عند احتلالها لفلسطين. حيث مارست إسرائيل سياسة الإبعاد بموجب أوامر عسكرية سنة 1970 والتي اعتمدت سياسة الإبعاد لكافة الأطر القيادية بناءً على نص المادة 112 من قانون الطوارئ البريطاني، كما قام الاحتلال بإصدار أول أمر عسكري يحمل رقم 290 سنة 1970 تم تطبيقه على القطاع، الأمر العسكري رقم 329 في نفس السنة والذي تم تطبيقه على الضفة، وكلا الأمرين يمنحان الصلاحية المطلقة للحاكم العسكري بطرد أي فلسطيني خارج فلسطين. واتخذت منحيتين وهما: (وزارة شؤون الأسرى، الإبعاد القسري للأسرى المحررين ومخالفتها للقانون الدولي والإنساني والاتفاقيات الدولية، 2019، الصفحات 1-4).

1- الإبعاد الفردي:

عن طريق إبعاد معظم الشخصيات الوطنية والمهنية والقيادية والدينية والسياسية والتعليمية خارج فلسطين سواء كان قد قدم بحقهم لائحة اتهام أم لا أو تمت محاكمتهم أم لا.

2- الإبعاد الجماعي:

كانت تتم عمليات الإبعاد الجماعي منذ اليوم الأول لاحتلال إسرائيل لفلسطين بعد حرب 1967م عن طريق تجميع المواطنين الفلسطينيين، واختيار أعداداً كبيرة من الشبان على أساس الاشتباه بأنهم عسكريين، ومن ثم تقوم بإبعادهم على شكل جماعات إلى خارج فلسطين. وقد ازدادت سياسة الإبعاد بعد انتفاضة الأقصى عبر اتباع أسلوب جديد بإبعاد عائلات بأكملها بحجة أن أقاربهم لهم ضلع في العمليات الفدائية. وقد قام الاحتلال في آب/أغسطس 2003 بإبعاد ثلاثة

أشخاص من الضفة إلى القطاع. لقد قامت إسرائيل من سنة 1968 وحتى سنة 2018 بإبعاد جماعي وفردى للآلاف من الفلسطينيين إلى الخارج، وفي الانتفاضة الثانية اعتمدت سياسة الإبعاد من الضفة إلى القطاع.

- القانون السادس والعشرون، مشروع قانون تشديد الإجراءات على الأسرى "لجنة أردان": طلب وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان في 13 حزيران/يونيو 2018، بتشكيل لجنة لتقديم توصيات حول السبل الكفيلة بتشديد ظروف الاعتقال. (مقداد، 2018، الصفحات 1-2) وتم تشكيلها من أعضاء كنيسة وعناصر من الشباب والشباب لتحديد ظروف اعتقال الأسرى، التي أقرت في 2 كانون الثاني/يناير 2019، سلسلة من العقوبات بحق الأسرى، بحجة أن الأسرى يعيشون براهية عالية، من أجل زيادة التضييق عليهم، وذلك بعد زيارات قامت بها اللجنة للأسرى اطلعت من خلالها على نظام حياتهم. (وكالة معا، لجنة أردان تقرر سلسلة عقوبات بحق الأسرى، 2019، صفحة 1)، حيث قرر أردان، جمع أسرى حركتي فتح وحماس في قسم واحد، وإلغاء دور المتحدث باسم التنظيم، وحرمانهم من إعداد وطبخ طعامهم داخل أقسامهم بأنفسهم، والاكتفاء بالحد الأدنى من الطعام الذي يزودهم به السجناء. (العالم العربي، 2019، صفحة 1)، كما قرر وقف الكانتينا التي تحول من قبل هيئة الأسرى والبالغة 400 شيكل لكل أسير، وتقليص الكانتينا التي تدخل عن طريق الأهل من (1200 شيكل) إلى (600) شيكل بالحد الأعلى. (وكالة معا، لجنة أردان تقرر سلسلة عقوبات بحق الأسرى، 2019، الصفحات 1-2).

وقد جاء في بيان للحركة الأسيرة، أن إسرائيل في 2 كانون الثاني/يناير 2019، أعلنت عن حلقة جديدة ضمن مسلسل الاستهداف بحقنا كأسرى حرية، وإن هذا الإعلان الجديد نعتبره بالنسبة لنا إعلان حرب وبداية لانتفاضة المعتقلات. (أبو عطا، 2019، صفحة 1) حيث بدأت اللجنة تطبيق قراراتها في معتقل عوفر في 23 كانون الثاني/يناير 2019، وعلى إثر ذلك رفض الأسرى كل ما أمّلته إدارة المعتقل، وأكدوا أنهم مستمرين في الإضراب المتمثل بإرجاع وجبات الطعام، وأعلنوا أنهم بصدد اتخاذ خطوات نضالية أخرى. وعليه تعرض المعتقل لسلسلة اقتحامات منذ تاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2019، الأمر الذي نتج عنه إصابات بين صفوف الأسرى حيث بلغ عدد الأسرى المصابين نحو (150) أسيراً. (وكالة معا، فشل الحوار بين الأسرى وإدارة معتقل عوفر، 2019، صفحة 1).

وفي 17 شباط/فبراير 2020، أبلغت إدارة سجون الاحتلال الأسرى في سجن ريمون عن إجراءات تضييق ستُنفذها مطلع شهر آذار/مارس 2020، بحقهم، وهي جزء من التوصيات التي أفضت إليها لجنة أردان، والتي تشكلت للتضييق على الأسرى، وسحب مُنجزات حقوقها بفعل العمل النضالي، والإضراب عن الطعام على مدار العقود السابقة، فإدارة السجون ماضية في تنفيذ إجراءات التضييق في غالبية السجون، ومن الإجراءات التي أُبلغ بها الأسرى: تخفيض عدد المحطات التلفزيونية من عشرة إلى سبعة، وتخفيض عدد أرغفة الخبز من خمسة إلى أربعة للأسير الواحد في اليوم، وسحب البلاطات التي تستخدم للطبخ، بحيث يعتمد الأسرى على طعام المطبخ في السجن، والذي يطهى من قبل الأسرى الجنائين، وهو طعام سيء كماً ونوعاً، بالإضافة إلى سحب 40 صنفاً من المشتريات في الكنتينا، وسبق سجن ريمون

إجراءات فرضت على الأسرى في سجن عوفر وكان من ضمنها سحب أصناف غذائية، ومواد تنظيف من الكنتينا، وتقليص المصروفات الخاصة بالأغذية واللحوم، وتقديم البيض مسلوقًا فقط، وحظر استخدام الأسرى للأغطية الملونة والسماح بالأغطية ذات اللون الواحد فقط. (زيادة، 2020).

وأكد الأسرى على أن حوارات تجري من أجل بلورة خطوات نضالية تبدأ مطلع شهر آذار/مارس 2020، لمواجهة هذه السياسات، والتي تواصل سلطات الاحتلال ترسيخها من خلال الاستمرار بعملية تنفيذها، وهي فعليًا لم تتوقف منذ الإعلان عنها، لكنها تحاول فرضها تدريجيًا عبر عدة مستويات، كما أن إدارة سجون الاحتلال وبقرار سياسي تحاول فرض واقع جديد على الأسرى، عبر أدوات وسياسات ممنهجة، بهدف سلب الأسرى منجزاتهم وتقليصها إلى أدنى حد ممكن، والتي شملت حتى اليوم وبدرجات متفاوتة من سجن إلى آخر: التمثيل التنظيمي، المشتريات من الكنتينا، والحركة داخل الأقسام، مدة ومواعيد الفورة، زيارات العائلات، كمية ونوعية الطعام، كمية المياه المتوفرة، عدد الكتب، وعملية التعليم والدراسة. (زيادة، 2020).

- القانون السابع والعشرون، مصادرة أموال أسرى الـ48:

وقع وزير الأمن الإسرائيلي، نفتالي بينيت، في 25 كانون الأول/ديسمبر 2020، على أمر حجز أموال عائلات 32 أسيرا فلسطينيا من الداخل يتلقون رواتب الأسرى من السلطة الفلسطينية. مصرحًا بأن "هذه المرة الأولى التي تعمل فيها إسرائيل بشكل مباشر ضد الأسرى الذين يتلقون رواتب شهرية من السلطة". (عرب 48، بينيت يوقع على أمر حجز أموال عائلات أسرى من الداخل، 2020، الصفحات 1-2). واستولت إدارة مصلحة السجون على المبالغ المالية المخصصة لمشتريات "الكنتينا" بحق 10 أسرى من الـ 48. كما قرر بينيت الاستيلاء على أموال تعود لثمانية أسرى من الداخل المحتل، ويقضي القرار بوضع اليد على مئات الآلاف من أموال 8 أسرى يقضون أحكامًا طويلة. (بوابة الهدف، تطبيقا لقرار بينيت الاحتلال يهب أموال الكنتينا، 2020، صفحة 1) وأعلن بينيت، في 13 كانون الثاني/يناير 2020، أنه صادر 66.500 ألف شيكل من عائلة الأسير ماهر يونس، ثاني أقدم الأسرى في سجون الاحتلال. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2020، الصفحات 1-16).

صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في 9 شباط/فبراير 2020، أموالاً من أسرى محررين من القدس عقب اقتحام منازلهم بزعم أنهم حصلوا عليها من السلطة، وسبق ذلك حجز لحساباتهم البنكية، فيما وصف الأسرى المحررون إجراءات الاحتلال بأنها عملية قرصنة، حيث تم مصادرة كل شيكل في المنزل، حتى حصّالات الأطفال والمبالغ البسيطة المدخرة للعائلات ومصاغ ذهبي، وبعض الممتلكات. وقال القيادي في حركة فتح حاتم عبد القادر، إنّ "ما جرى إجراء وحشي غير مسبوق، تتحمل تبعاته ومسؤوليته الحكومة الأميركية، التي منحت حكومة الاحتلال شرعية وغطاءً سياسيًا لكي تمارس العدوان والإرهاب بحق المقدسيين عمومًا". (محسن، 2020، صفحة 1).

- القانون الثامن والعشرون، الاستيلاء على أموال الأسرى من البنوك ومقاضاة البنوك التي تفتح حسابات للأسرى:

حذر المدعي العسكري الإسرائيلي السابق في الضفة موريس هيرش البنوك الفلسطينية من التعامل مع رواتب الأسرى الفلسطينيين معتبراً ذلك إجراءً محظوراً، وكشف هيرش وفق القناة 7 العبرية، عن تشريع جديد من المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في 19 أيار/مايو 2020 ينص على أن الرواتب الشهرية التي تدفعها السلطة للأسرى الفلسطينيين الذين تأسروهم إسرائيل هي مدفوعات محظورة وسيسمح التشريع بالاستيلاء على هذه الأموال من أي شخص يمتلكها، وأوضح أنه تم إرسال إحالات حول التشريع الجديد إلى جميع البنوك الفلسطينية، وأشار للبنوك إلى أن تعاونها المستمر مع هذه السياسة المحظورة سيعرضها لدعاوي قضائية مدنية. "عكا للشؤون الإسرائيلية". (وكالة معا، بالوثائق تشريع إسرائيلي يهدد البنوك الفلسطينية، 2020، الصفحات 1-2).

وهذا ما جاء بنص الرسالة التي أرسلت من قبل حكومة الاحتلال الإسرائيلي إلى البنوك الفلسطينية، "الأمر العسكري، الحجز على الحسابات في البنوك الفلسطينية فيما يخص رواتب الأسرى، السيد مدير البنك المحترم، الموضوع: التحذير من التعامل مع عمل محظور يتعلق بأموال الإرهاب، في 9 فبراير 2020 وقع قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة يهودا والسامرة على الأمر بشأن التعليمات الأمنية رقم (67) رقم (1827) لعام 2020 وبحسب هذا التعديل فإن الرواتب الشهرية التي تدفعها السلطة الفلسطينية للإرهابيين المسجونين في إسرائيل تشكل عملاً محظوراً، وفي حال استمرارك في الاحتفاظ بحسابات الإرهابيين المسجونين في البنك الخاص بك فإنك ستجعل من نفسك ومن موظفي البنك الآخرين شركاء في الجريمة، إن الإدانة في جريمة من هذا النوع تنطوي على عقوبة تصل إلى سبع سنوات في السجن وغرامة باهظة. وفي حال تواجد حسابات لإرهابيين مسجونين في البنك الخاص بك سواء إذا كانت باسم الإرهابيين أنفسهم أو باسم مستفيد مفوض من قبلهم يستوجب عليك تجميد الحسابات وتحويل الأموال الموجودة فيها إلى قائد جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة. وبما أن هذه المدفوعات تشكل مكافأة على ارتكاب عمليات إرهابية فاستمرار البنك في المشاركة في الجريمة والتعامل مع السياسة المدفوعة للسلطة الفلسطينية يجعل البنك هيئة تقدم مساعدة حقيقية للإرهاب بكل ما ينطوي عليه ذلك بما في ذلك دعاوي مدنية لتعويض ضحايا العمليات الإرهابية". (عريقات، 2020، صفحة 11).

وفي هذا الصدد صرح القيادي في حركة حماس، محمود الزهار بأن: "عنصرية الاحتلال بتشريع قانون جديد لمصادرة أموال أسرى الفلسطينيين، واعتبار رواتبهم أموالاً محظورة، مخالفة قانونية وأخلاقية واضحة لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وشدد الزهار في تصريحه بأنه لن يتخلى عن الأسرى الفلسطينيين، الذين ودفعوا أعمارهم وأرواحهم فداءً للشعب والوطن، وطالب المنظمات الحقوقية والمجتمع الدولي بالتدخل العاجل، وتحمل مسؤولياته لإجبار

الاحتلال على التراجع عن التضييق على الأسرى الفلسطينيين، وسلب حقوقهم المشروعة (الزهار، 2020، صفحة 1).

كما أكد نادي الأسير على أن إسرائيل تُمارس إرهابًا جديدًا ضد الشعب الفلسطيني، من خلال إصدار أمر عسكري جديد، يقضي بملاحقة ومعاينة كافة الأشخاص والمؤسسات وحتى البنوك التي تتعامل مع الأسرى وعائلاتهم، وتقوم بفتح حسابات بنكية لهم، وأن الأمر العسكري تحول خطير يفرض على الشعب الفلسطيني بكافة أطره، وتشكيلاته الرسمية والفصائلية والأهلية للاستعداد لمواجهة جديدة مع الاحتلال، يحاول من خلالها إرهاب الجهاز المصرفي الفلسطيني. (الوطنية للإعلام، 2020، صفحة 1).

وفي نفس السياق، بين رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، قدري أبو بكر، أن القانون الجديد هو استمرار لسياسة القرصنة والعريضة الإسرائيلية على حقوق الأسرى، وأن قضية الأسرى هي قضية مركزية تترجع على عرش القضايا الوطنية التي لن يسمح بالمساس بها أو محاولات تجريمها بمثل هذه القوانين العنصرية الإرهابية. (هيئة شؤون الأسرى، أبو بكر: محاولات إسرائيل إقرار قانون حظر رواتب المعتقلين، 2020، صفحة 1).

وفي مقابلة مع وزير الأسرى الأسبق وصفي قهبا في 5 أيار/مايو 2020، تعقيبًا على قرار بنك القاهرة . عمان بالانصياع لقرارات الاحتلال، بأن البنك غلب مصلحته على مصلحة الأسرى الذين هم محور ودينامو العمل الوطني وبوصلة التوجهات الوطنية الأصيلة، وعندما تتجاوز المؤسسة مصالح الشعب الفلسطيني وتحديداً شريحة الأسرى منهم فإنها تتخلى عن دورها الوطني وتكشف ظهر من هم صلب العمل الوطني وتجعلهم لقمة سائغة في فم الاحتلال، إن قيام بنك القاهرة . عمان بإغلاق حسابات الأسرى المحررين بعد أن أوقف صرافاتهم الآلية ومطالبتهم بعمل براءة ذمة ونقل حساباتهم من البنك تُعتبر طعنة في ظهر من هم عماد العمل الوطني القائم على التضحية من أجل الأهداف السامية والنبيلة وحقوق وحرية الشعب الفلسطيني، وهو انصياع تام لقرارات الاحتلال التي يجب أن يرفضها البنك بداية ونهاية. طبعًا وترفضها كل مؤسسة أخرى سواء كانت مصارف بنكية أو مؤسسات عمل أخرى. (قهما، 2020).

فإلى إدارة بنك القاهرة . عمان عليكم رفض قرارات وتهديدات الاحتلال وان تعملوا ضمن جبهة ومنظومة وطنية واحدة وموحدة بعدم التخلي عن دوركم الوطني والتخلي عن الأسرى لأن الاحتلال يسعى اصلا للعبث في النسيج الوطني والسلم الأهلي والاجتماعي الفلسطيني، فتفويت الفرصة على الاحتلال بيدكم، والكرة الآن في ملعبكم. (قهما، 2020).

كما رفض بنك القاهرة عمان صرف راتب الأسرى التي تصرفه السلطة الفلسطينية لشهر نيسان/أبريل 2020، واشترط في 5 أيار/مايو 2020، على الأسرى وذوهم صرف الراتب مقابل التوقيع على تعهد إغلاق الحساب بشكل كامل ونهائي. ويذكر أن البنك العربي قام قبل عدة سنوات بإغلاق حسابات الأسرى بناء على طلب الإدارة الأمريكية من البنوك تحت مسمى قوانين مكافحة الإرهاب.

ويأتي في هذا السياق، أقدم مسلحون في مدينة جنين في 7-9 أيار/مايو 2020، على إطلاق الرصاص على بنك القاهرة - عمان، تزامناً مع إضرار النار في صراف آلي لفرع له في أريحا. (الرسالة نت، 2020، صفحة 1).

وقد طالبت جمعية البنوك في 8 أيار/مايو 2020، من وزارة المالية الفلسطينية التوقف عن تحويل أي مبالغ لحسابات الأسرى، حيث ستقوم البنوك بتحويل أرصدة الأسرى إلى حساب وزارة المالية. (وورد نيوز، 2020).

وقد أصدرت سلطة النقد الفلسطينية، في 8 أيار/مايو 2020، بياناً أكدت فيه على أن حقوق الأسرى محفوظة لدى البنوك وسوف تنسق مع الحكومة حول ضمان استمرارية تلقيهم لمستحقاتهم. كما وضحت من خلال البيان بأن اللجنة المشكلة بقرار من محمد أشتية، باشرت العمل على تحليل المخاطر التي تلحق بمستحقات ذوي الأسرى وانعكاسات الأمر العسكري على البنوك العاملة، وذلك بمشاركة هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وجمعية البنوك ووزارة المالية، بالإضافة إلى سلطة النقد، كما بيت سلطة النقد بأنها تتابع عن كثب مبادرة بعض البنوك بإغلاق الحسابات تجنباً لتبعات تهديد سلطات الاحتلال، وتؤكد على أن هذه الاجراءات تمت بدون التقيد بقوانين وتعليمات سلطة النقد التي توجب إعلامها بشكل مسبق. (سلطة النقد، 2020).

وفي نفس الصدد، طالب الأسير المحرر ماجد حسن الجميع أن يضطلع بمسؤولياته تجاه هذا الأمر، وأول هذه الجهات هي سلطة النقد الفلسطينية باعتبارها الجهة الرسمية المسؤولة عن البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، والمسؤول الثاني هو الحكومة الفلسطينية التي يجب أن يكون لها موقف واضح وحاسم في رفض هذا الأمر واستنكاره، والجهة الثالثة هي الرأي العام الفلسطيني الذي ينبغي أن يعلي صوته مستنكراً لما حدث، كما شدد حسن على أنه يجب أن يكون هناك موقف جمعي فلسطيني جاد بمقاطعة كل بنك يقدم على تعطيل حسابات الأسرى. (حسن، 2020، صفحة 1).

أما موقف الحكومة الفلسطينية، فقد عبر عنه المتحدث الرسمي باسم الحكومة إبراهيم ملحم في 7 أيار/مايو 2020، بأن رئيس الوزراء أوعز بتشكيل لجنة برئاسة محافظ سلطة النقد، تضم وزير شؤون الأسرى، وجمعية البنوك، وممثل عن وزارة المالية، لدراسة التهديدات الإسرائيلية ضد البنوك التي تقدم خدماتها لذوي الأسرى والشهداء، ورفع التوصيات اللازمة لمواجهتها، إن الحكومة تؤكد رفضها الخضوع للضغوطات الإسرائيلية، وأنها ستظل ودية للأسرى والشهداء، والمحافظة على حقوقهم مهما بلغت الضغوطات. (موقع أمد، ملحم يؤكد رفض الحكومة للضغوطات الإسرائيلية، 2020، صفحة 1).

إن تنفيذ وتطبيق هذا القرار مرهون بموقف السلطة الفلسطينية، فإذا اعتبرت السلطة أن رواتب الأسرى خطأً أحمرًا، يمكن لها إيجاد العديد من الحلول لصرف رواتب الأسرى، فإمكانها معاقبة البنوك التي التزمت بالقرار الإسرائيلي من خلال إجبار جميع موظفي السلطة بنقل حساباتهم للبنوك غير الملتزمة بالقرار الإسرائيلي.

وعلى نفس المنوال طالب القيادي في الجهاد الإسلامي عدنان خضر، سلطة النقد بتوضيح رسمي لحقيقة ما يجري تداوله حول توقيف البنوك لحسابات الأسرى والمحررين، مؤكداً على أن الاستجابة للقرار، يدل أنه لا سيادة ولا قرار للسلطة الفلسطينية ممثلة بسلطة النقد على البنوك العاملة، وطالب عدنان سلطة النقد بتوقيع وثيقة فلسطينية من البنوك ترفض إملاءات الإدارة المدنية في الضفة. (هنية، خضر عدنان: على سلطة النقد توضيح سلوك البنوك ضد الأسرى، 2020، صفحة 1).

لقد اجتمعت المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية العاملة مع الأسرى (هيئة الأسرى والمحررين، نادي الأسير، الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى، مؤسسة الضمير، مؤسسة حريات، مؤسسة الحق)، وناقشت القرار الإسرائيلي الجديد الصادر عن الحاكم العسكري للضفة الغربية – وسلوك بعض البنوك العاملة في فلسطين وتوافقت على ما يلي: (موقع الحزب الشيوعي، 2020، الصفحات 1-3).
أ- الإهابة بسلطة النقد الفلسطينية والحكومة بإصدار تعليمات للبنوك بعدم إغلاق حسابات أسر الأسرى تحت أي ذريعة كانت إن أن هذه البنوك تعمل وفقاً لقانون المصارف الفلسطيني، وليس استناداً لقرارات الحاكم العسكري الإسرائيلي ويجب أن تعلم البنوك أنها شريكة في المغنم والمغرم وليس المغنم فقط.

ب- دعوة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف والسلطة الوطنية وكافة الفصائل، لاتخاذ قرارات تستند إلى حقيقة، أن الاحتلال قوض من الناحية العملية كافة الاتفاقيات، ويعيد احتلال الضفة احتلالاً مباشراً وهذا يستدعي الاستعداد والعمل الجدي لمواجهة إجراءات الاحتلال بمضامين عملية وإجرائية.

ج- دعوة الأسرى في سجون الاحتلال، والأسرى المحررين وعائلاتهم إلى الانخراط في العمل الشعبي المقاوم لهذه الإجراءات.

وفي بيان صادر عن الأسرى المحررين حذر من خلاله كافة البنوك وطالها بشكل سريع للتراجع عن هذه الإجراءات والوقوف إلى جانب عائلات الأسرى، والأسرى المحررين وعدم الخضوع لإملاءات الاحتلال، وقد أكد الأسرى المحررين في بيانهم على أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي ولن يسمحوا لأي بنك بالاستمرار في العمل في داخل المدن الفلسطينية في حال عدم التراجع عن هذه الإجراءات. (فتح الانتفاضة، 2020، الصفحات 1-2) وعلى نفس المنوال، أكد أبو بكر في 7 أيار/مايو 2020، أن الدفاع عن حقوق الأسرى والمحررين وعائلاتهم المادية وغير المادية، واجب والتزام وطني، ولن يتم التراجع مهما كلف الثمن، ولن يتم المساس برواتهم، وسيكون لهم الأولوية. (موقع أمد، تهديدات إسرائيل بحجز حسابات الأسرى في البنوك جريمة، 2020، صفحة 1).

ومن ناحيته أكد رئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى عبد الناصر فروانة، أن ما يتلقاه ذوي الأسرى والأسرى المحررين من ورواتب مالية هو حق مكفول لهم وواجب مفروض على السلطة الفلسطينية؛ بما يسد احتياجاتهم الأساسية ويوفر لهم ولأسرهم مستوى لائق من الحياة الكريمة تقديراً لهم لنضالاتهم وتضحياتهم. وأن ما قام به من عمليات ضد قوات الاحتلال إنما يندرج في سياق

المقاومة المشروعة، وأن هذه المقاومة أجازتها كافة المواثيق والأعراف الدولية مؤكداً على أن هذه هي القاعدة الثابتة التي يجب أن الاستناد إليها خلال البحث عن أدوات لمواجهة الخطوات الإسرائيلية التي اتخذت في أوقات سابقة أو حينما نبحت وتحدث عن خطورة هذا القرار. كما طالب فروانة بالتوجه لمحكمة العدل الدولية لاستصدار رأي استشاري حول المكانة القانونية للأسرى وطبيعة الفئات واستحقاقات ذلك والالتزامات الواجب اتخاذها من قبل الاحتلال في التعامل معهم. (موقع أمد، تهديدات إسرائيل بحجز حسابات الأسرى في البنوك جريمة، 2020، صفحة 1).

كما بين النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة، أن قرار بعض البنوك إغلاق أرصدة الأسرى والمحررين، دليل على أنه لا سيادة للسلطة الفلسطينية حتى على البنوك العامة في الأراضي الفلسطينية". (هنية، خريشة: قرار البنوك ضد لأسرى دليل انه لا سيادة للسلطة عليها، 2020، صفحة 1).

وفي إطار هذا الاتجاه أيضاً، صرح المتحدث باسم حركة حماس فوزي برهوم " إن استجابة البنوك لإملاءات الاحتلال يعد انحرافاً خطيراً عن مسارها القيمي والأخلاقي تجاه أبناء شعبنا، والذي من المفترض أن تساهم في صناعة وبناء الحياة الكريمة لأبنائه، لا في تدمير مستقبلهم ومحاربتهم في أوقاتهم ولقمة عيشهم، وتحديدًا في ظل ما يعانيه شعبنا من ويلات الاحتلال الإسرائيلي والحصار والعدوان... فالمسؤولية والواجب نحوهم بتقديرهم واحترام تضحياتهم وتثبيت حقوقهم، لا قطع مخصصاتهم ووقف حساباتهم البنكية". (برهوم، 2020، صفحة 1).

وحذرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، البنوك الفلسطينية من الاستجابة لتعليمات الاحتلال وعدتها تساوفاً علنياً مع صفقة القرن، وطالبت بالمزيد من الرقابة والمحاسبة الشعبية الحكومية على أداء البنوك لوقف كل ما من شأنه أية سياسات تفاقم من أوضاع شعبنا، ولتضع أية سياسات لا تنسجم مع الموقف الوطني. (بوابة الهدف، الشعبية: المصارف تضع نفسها في موقع الازدعان للاشتراطات الصهيونية، 2020، صفحة 1).

وفي نفس السياق، اتهم مدير فرع أحد البنوك في رام الله السلطة الفلسطينية بأنها تركت البنوك وحيدة في مواجهة تهديدات إسرائيل وقانونها الجديد، وطالب الشارع الفلسطيني أن يغضب ضد السلطة وليس البنوك، لأنه مطلوب من السلطة مواجهة هذا الإجراء الإسرائيلي سياسياً وقانونياً، وليس من خلال إلقاء المسؤولية في ملعب البنوك وتخوينها واتهامها بالتساوق مع الاحتلال. (الرسالة نت، 2020، الصفحات 1-2).

ومن ناحية ثانية، بين الدكتور الخبير الاقتصادي نصر عبد الكريم في مقابلة معه "أننا قد ننتقد وندين كثير من الممارسات غير المنصفة للبنوك في علاقاتها مع المواطنين وقد نشكك في دورها التنموي، ولكن هذه البنوك لا حول ولا قوة لها بخصوص الأمر العسكري الاحتلالي، فأيديها مكبلت مرة بفعل استمرار هيمنة الاحتلال على مفاصل حياتنا العامة ومرة أخرى وهي لا تقل أهمية بفعل أحكام أمريكا القبضة على مفاصل النظامين النقدي والمصرفي العالمي بذريعة تجفيف منابع الإرهاب تمويلياً، لذلك

علينا أن نوجه سهامنا للاحتلال الإسرائيلي وتتكاثف جهودنا جميعاً بما فيها البنوك وسلطة النقد والحكومة والرئاسة لنبطل هذا القرار أو على الأقل نحد من مخاطره ونجند صيغة فنية تحمي حقوق الأسرى والمحررين وفي نفس الوقت تجنب البنوك مخاطرن يكون بمقدورها أن تتحملها. معركتنا واحدة ضد الاحتلال ولا داعي لأن نكون عون للاحتلال على البنوك لأن هذا ما يريه الاحتلال". (عبد الكريم، 2020).

فالسطة الفلسطينية تحاول معالجة الموضوع بطريقة لا تعرض البنوك للخطر، وفي نفس الوقت تضمن استمرار صرف مستحقات الأسرى والمحررين، وتمثل طريقة المعالجة بإحياء بنك البريد، حيث ستعفي السطة البنوك من هذه المخاطرة وسيتم صرف مستحقات الأسرى عبر مراكز البريد والتي يبلغ تعدادها في الأراضي الفلسطينية نحو 40 مركزاً، حيث تعكف السطة الفلسطينية على تجهيزها لهذه المهمة (الرسالة نت، 2020، صفحة 1).

ويمكن إجمال ردود الأفعال من الجهات ذات الاختصاص والمسؤولية بالباهتة والخجولة، فهي لا ترتقي أبداً لمستوى القرار الإسرائيلي مثلها مثل سابقاتها، والحلول التي قدمتها السطة مثل إعفاء البنوك وصرف رواتب الأسرى من خلال البريد، ستواجه هذه الحلول بقوانين إسرائيلية جديدة كوقف التعامل مع البريد الفلسطيني ومصادرة أمواله وإغلاق فروعها. إن المؤامرة على الأسرى بدأت عندما رضخت السطة للضغوط الأمريكية الإسرائيلية وقامت بتحويل وزارة الأسرى إلى هيئة وقطعت رواتب العديد من الأسرى المحررين تحت نفس الضغوط وغيرها العديد من الإملاءات التي استجابت لها السطة ولم تعارضها وتقف في وجهها وترفضها وترد عليها، مما أدى لتماذي إسرائيل في سن القوانين ضد الأسرى وتحويل قضيتهم من قضية مقاومة مشروعة ضد الاحتلال إلى عمل إرهابي.

وأخيراً في هذا الصدد، المطلوب من السطة الفلسطينية إذا كانت جادة في الدفاع عن الأسرى وحقوقهم المشروعة وتعتبرهم خطأً أحمرًا أن ترد الصاع صاعين على هذا القرار، وذلك باعتبار كل الأسرى الذين يتلقون رواتب من السطة جنودًا في الأمن الوطني الفلسطيني أو يطلق عليهم حراس الوطن، غير ذلك سينفذ القرار كما نفذ القرار السابع والعشرين ضد الأسرى، المهم موقف السطة فالقرارات الإسرائيلية سوف تتواصل ضد الأسرى وقضيتهم. فعلى السطة أن تحاسب البنوك التي استجابت للقرار الإسرائيلي دون الرجوع للسطة أو إلى سلطة النقد، فيجب على السطة الزام كافة موظفيها بتحويل حساباتهم من البنوك التي استجابت للقرار الإسرائيلي إلى البنوك التي رفضت القرار وبقيت على موقفها، وإيقاف أي تعامل مالي معها من تحويلات وغيرها. وعلى السطة الفلسطينية التحرك على المستوى الإقليمي والدولي دبلوماسيًا وقانونيًا، من خلال تدويل قضية الأسرى وحمل ملف الأسرى لمحكمة الجنايات الدولية بلا تلوؤ.

بناء على ما سبق، يستنتج من سلسلة القرارات والإجراءات الإسرائيلية التي تقوم بها بحق الأسرى أن إسرائيل تفر القوانين وتطبقها فيما السطة تشجب. فمنذ القرار الأول الذي أقر منذ سنوات والسطة تهدد وتندد إلا أنها فعلياً لم تتخذ أي قرار يؤلم إسرائيل ويردعها عن الاستمرار في تنفيذ قراراتها

المتصاعدة في التضييق على الأسرى، فعلى سبيل المثال، لو تم وقف التنسيق الأمني المقدس منذ القرار الأول لوقفت إسرائيل على رجل واحدة وأدركت أن هناك خسارة مباشرة ومؤلمة لاستمرارها في سن القوانين.

ثانياً

موقف السلطة من القوانين الإسرائيلية وتأثيرها على الحركة الأسيرة

شكلت الحركة الأسيرة تجربة حافلة في العطاء على مدار سنوات الصراع مع إسرائيل، رغم قسوة الظروف الإعتقالية إلا أن صدق الانتماء حول المعتقلات إلى قلاع ثورية تخرج منها آلاف الكوادر الحزبية المنظمة. ف قضية الأسرى من أهم القضايا الوطنية لأنها تمس كل بيت فلسطيني لذلك يجب أن نوليها جل اهتماماتنا شعباً وحكومة ومؤسسات من أجل تحرير الأسرى. (فروانة، 2014، الصفحات 1-2)

1- مسارات القوانين الإسرائيلية:

يتضح من خلال القوانين التي تم طرحها للتشريع في الكنيست أن الخطة الصهيونية تسير في مسارين في حربها على رمزية الأسير الفلسطيني: (وزارة شؤون الأسرى، الانتهاكات التي تمارس بحق أسرانا داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، 2019، الصفحات 1-4).

المسار الأول، السعي إلى إفراغ الأسير من مضامينه القيمية الوطنية المقاومة، من خلال سلسلة من القوانين، ومجموعة من الممارسات غير القانونية في سبيل التضييق على حياة الأسرى المعيشية اليومية، وبتلك القوانين تظن إسرائيل أن الأسير سيصل لحالة من اليأس تجعله يكفر بكل المبادئ الوطنية التي من أجلها حمل السلاح ضد الاحتلال.

المسار الثاني، مرتبط بعوائل الأسرى، فقوانين هدم بيوت منفذي العمليات البطولية ضد الاحتلال، وقوانين قطع المخصصات المالية لعوائل الأسرى، والتضييق على أهالي الأسرى في السفر وتصاريح العمل والمداهمات لبيوتهم، كل ذلك يأتي في سياق محاولة لتغيير النظرة الشعبية إلى الأسير من بطل وطني، ليتحول إلى نقمة وعذاب لكل العائلة، وذلك من أجل ردع كل شاب يحاول الإقدام على فعل المقاومة من خلال خلق حالة من الخوف لديه على مصير عائلته جراء هذه المقاومة.

2- الأسرى محور الدعاية الانتخابية الإسرائيلية:

لقد استخدمت الأحزاب الإسرائيلية الأسرى كوقود لدعايتها الانتخابية، وذلك باتباع أساليب متعددة منها التقدم للكنيست بالعديد من القوانين ومن ثم تشريعها، ومن خلال الدعايات وتصريحات تم اطلاقها من قبل قادة الأحزاب المتنافسة في الانتخابات من أجل استرضاء الناخب الإسرائيلي.

وهذا ما تجلى في دعاية رئيس حزب اليمين الجديد نفتالي بينت في 4 آذار/ مارس 2019، حيث وجه رسالة ضد الأسرى كدعاية لخوض الانتخابات وعنوان الرسالة فيديو مصور للأسرى وكلمات بعنوان لا تخف يا نتنياهو من الأسرى نحن معك، وبدأ الفيديو بصورة للأسير القائد مروان البرغوثي وقال فيها أن هذه سجون ليست فنادق وعلى نتنياهو أن يسحب كافة حقوق الأسرى (لافي، 2019، صفحة 1).

وجدىر بالذكر أن جرىة القدس فى 17 شباط/فبرارىر 2019، دقت ناقوس الخطر من خلال التطرق للهجرة الإسرائىلىة على الأسىرى اللى تستدعى دق جدار الخزان بضرباى شدىة، من قبل الكل الفللسطىنى، من خلال حدىث القدس الذى تناول الدراسة الموسعة اللى أجراءها الباحث عقل صلاح حول سىاسة الاهمال الطبى المتعمد من قبل إىارة مصلحة السجون بحق الأسىرى المرضى اللى نشرت فى مجلة المستقبل العربى العدد 480 فى آذار/مارس 2019. (جرىة القدس، أأبار الأسىرى، 2019، الصفأاى 1-4) وعلى نفس المنوال، اعبر رىس ناى الأسىر قءورة فارس أن هذه القرااى آأى لاسآرضاء الناخبىن الإسرائىلىىن فى سىاق الاآآاباى المزمع إجراؤها فى نىسان المقبل. (جرىة القدس، أأبار الأسىرى، 2019، الصفأاى 1-6).

3- موقف السلطة من اسآهءاف الأسىرى:

ىجب تسلىط الضوء على قضية الأسىرى، واسآنفاذ كل جهد سىاسى وحقوقى وقانونى وإنسانى، والضغط على المآكم الءولفة للآآقىق فى جراىم وانآهاكاى الاآآلال ضء الأسىرى، كما لا ىمكن إغفال ءور الإعلام فى التعرىف بقضية الأسىرى ونقل رواىهم ونشر معانآهم وما ىآعرضون له من جراىم المآآل. أن القوانىن ومشارىع القوانىن الإسرائىلىة، آآهك بشكل فظىع قرااى الأمم المآآة واآفاقباى جنىف الأرب ومىآاق المآكمة الجنائفة الءولفة واآفاقفة القضاء على جمىع أشكال الآمىز العنصرى والإعلان العالمى لآقوق الانسان واآفاقفة مناهضة الآعذىب واآفاقفة حمافة الطفل وغيرها من الاآفاقباى والمعاهءاى الءولفة مما ىضع ءولة الاآآلال كءولة معاءفة للآفافة والقىم الانسانفة العالمفة (جرىة القدس، أأبار الأسىرى، 2019، صفأة 2) وفى 7 آب/أغسآس 2018، شءء أبو بكر، على أهمة الآءآل الءولى وفتح الملف الطبى للأسىرى وإلزام إسرائىل باآآرام آقوقهم وفق القوانىن الءولفة والإنسانفة، مآآراً من آطورة ما ىآعرض له الأسىرى الأطفال، من سىاسة الآعذىب والآآكىل خلال اعآقالهم واسآآواهم ومن مآاكماى غير عاءلة. (وكالة معا، قراقع: لن نأضع لسىاسة القرصنة المالىة، 2018، صفأة 1) وقء طالبآ الحكومة الفللسطىنىة فى 3 كانون الآنى/ىناىر 2019، بآءآل ءولى لوقف آضىىق الاآآلال على الأسىرى، ونءءت الحكومة بلىنة أراىن، وآآت الحكومة المآآمع الءولى آاصة الأمم المآآة على ممارسة ءورها وآآمل مسؤولباآها لآمافة الأسىرى (جرىة القدس، أأبار الأسىرى، 2018، صفأة 1) وقال أحمد بحر، القباى فى آركة آماس فى الأول من شباط/فبرارىر 2019، أن المقاومة الفللسطىنىة آملك ما ىكفل لإنجاز صفقة مشرفة وكبىرة آضمن آروج عءء كبىر من الأسىرى، ءاعباف فصائل المقاومة للعمل بكل السبل والوسائل لآبىىض السجون من آآر أسىر فللسطىنى. (الاآآ الإماراآفة، 2019، الصفأاى 1-2).

آعقباً على ما سبق، المطلوب من السلطة الفللسطىنىة آءولب قضية الأسىرى قانونفاً وءبلوماسفاً: وءلك من خلال اسآآءام كافة الآلباى الءولفة لعزل ومقاآعة ومحاسبة إسرائىل، إلا أن هذه الركىزة لم آسآآء كما ىجب من قبل القباة الفللسطىنىة، وآاصة فى ضوء آصول فللسطىن على عضوفة الءولة

المراقب. والمطلوب من التنظيمات الفلسطينية أن تتبنى خطة عملية لتحرير الأسرى، وأثبتت التجربة تنصل الاحتلال من كل الاتفاقيات، فالاحتلال لا يفهم غير لغة القوة. (بحر، 2019، صفحة 1).

4- موقف الحركة الأسيرة:

قال القائد الأسير مروان البرغوثي، إنه كان شاهداً خلال سنوات اعتقاله، على الانتهاكات الإسرائيلية الفظيعة، سواء تعلق الأمر بالتوقيف العشوائي أو إساءة معاملة الأسرى، وأن إسرائيل تراهن على كسر العزيمة في نفوسهم، من خلال إبعادهم عن عائلاتهم، وإهانتهم، مواصلة بذلك انتهاكها للقانون الدولي. (صلاح، الأسرى المرضى في السجون الإسرائيلية إلى أين، 2019، الصفحات 46-70) وأكد الأسرى أنهم "موحدون لصد الهجمة، مسلحون بوحدة وطنية حقيقية"، داعين جماهير الشعب الفلسطيني في كل مكان إلى دعم تحركنا ومساندتنا بالفعل على الأرض. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2018، صفحة 5).

فالحركة الأسيرة لن تعدم الوسيلة في مواجهة القرارات للحفاظ على حقوقهم الانسانية، وبادارتها وخطواتها استطاعت أن تقهر إرادة الاحتلال، وأن تتجاوز كل قوانينهم، واستطاعت من خلال تقديم عشرات الشهداء والعذابات والمعاناة أن تحافظ على ذاتها وكرامتها وحقوقها. (الشريف، 2019، صفحة 1).

إن الحركة الأسيرة تقف الآن على فوهة بركان بسبب الإجراءات التي أقدمت عليها مصلحة السجون والمتمثلة بتركيب أجهزة تشويش على الأجهزة الخلوية، سيفرض على الأسرى خوض معركة لنزع هذه الأجهزة التي سيؤدي السكوت عنها بأضرار صحية جسيمة بسبب الأشعة التي تبعثها. (موقع أمد، رأفت حمدونة: خيارات الأسرى متعددة في مواجهة قرارات السجن، 2019، صفحة 1).

وفي بيان استنجد بالأمة الإسلامية والعربية صادر عن الحركة الأسيرة في 26 شباط/فبراير 2019، جاء فيه أن الاحتلال يمارس بحق الأسرى كل أشكال الإجرام والتنكيل ومنها حرمان آلاف الأسرى من زيارة أهاليهم منذ سنوات، بالإضافة لتركيب أجهزة التشويش المسرطنة في كافة أقسام السجون، يؤكد من خلاله الأسرى على أنهم ذاهبون حتى النهاية في مواجهة هذه الأجهزة ولو كلفهم ذلك كل الأثمان (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2019، الصفحات 1-11) وفي خطوة تصعيدية لمواجهة الحرب الإسرائيلية المفتوحة على الأسرى، أعلنت الحركة الأسيرة في 28 شباط/فبراير 2018، عن حل كل الهيئات التنظيمية في السجون، ردًا على إدارة السجون التي اتخذت جملة من الإجراءات والقرارات المخالفة للقانون الدولي، وقالت الحركة الأسيرة أنها لن تسمح بفرض واقع اعتقالي جديد، من شأنه أن يقضم مكتسبات الأسرى وحقوقهم التي حصلوا عليها بالدم والإضراب، ونقول للساسة الصهاينة أننا لسنا ورقة انتخابية رابحة في بازاركم الرخيص. (جريدة القدس، أخبار الأسرى، 2019، صفحة 5).

تعقيباً على كل ما سبق، مطلوب من الكل الفلسطيني التحرك وتحمل المسؤولية تجاه الأسرى، ففي حال بقيت الأمور على ما هي عليه سوف تستفرد إدارة مصلحة السجون في الحركة الأسيرة وتواصل سلسلة قراراتها وإجراءاتها ضد الأسرى. فعلى السلطة اتخاذ موقف حاسم في قطع العلاقة مع إسرائيل والتحرك دبلوماسياً وقانونياً على المستوى الدولي، ومطلوب من التنظيمات الفلسطينية التحرك الجاد في

رفع مستوى المشاركة الشعبية من أجل الضغط على الاحتلال لوقف الهجمة على الأسرى فهم بحاجة لجهد الجميع لرفع وتيرة الفعل الجماهيري والرسمي إلى انتفاضة ضد القرارات والإجراءات الاحتلالية ضد الحركة الأسيرة.

الخاتمة:

لقد عمدت إسرائيل منذ قيامها على أرض فلسطين إلى فتح العديد من السجون وزجت بعشرات الآلاف من الفلسطينيين والعرب بها، وعملت على استصدار وإقرار كافة القوانين والسياسات العنصرية والقمعية لاستهداف الأسرى للنيل من عزيمتهم وثنيمهم عن مواصلة الكفاح ضدها. فمنذ بداية اعتقال أول أسير فلسطيني وحتى اليوم وهي تبتكر وسائل وأساليب للتضييق على الأسرى في زنازينهم، وحدثاً بدأت تمنح ممارساتها الاجرامية الصبغة القانونية من خلال تشريعاتها لسلسلة من القوانين التي تستهدف الأسرى ومحاصرتهم على جميع الصعد، وهذه القوانين التي تم إقرار غالبيتها تصاعدت وتيرتها في الأربع سنوات السابقة لتكون وقود الحملة الدعائية الانتخابية للأحزاب الصهيونية.

وعليه يمكن التوصل للنتائج التالية:

- إن سياسة إسرائيل ومصالحة السجون تقوم على استهداف الأسرى والتضييق عليهم بشتى السبل.

- كل القوانين الإسرائيلية الخاصة بالأسرى تهدف إلى صبغهم بصبغة الإرهابيين، ومسح صفة الفدائي المقاتل الذي يدافع عن وطنه.

- من القانون الأول وحتى القانون الثامن والعشرين نلاحظ بأن إسرائيل تعمل وتنفذ وفي المقابل السلطة الفلسطينية تستنكر وتشجب ولم تقم لغاية الآن بأي خطوة من شأنها ردع إسرائيل عن استهداف الأسرى.

- مطلوب من الفلسطينيين فوراً إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة والتصدي للقوانين الإسرائيلية

- على التنظيمات الفلسطينية القيام بخطوات جديّة من أجل تحرير الأسرى، وذلك من خلال خطف المزيد من الجنود الإسرائيليين ومبادلهم بالأسرى الفلسطينيين.

- تفعيل قضية الأسرى إعلامياً ودبلوماسياً وقانونياً في كل المحافل الدولية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- تدويل ملف الأسرى ورفع قضية الأسرى إلى محكمة الجنايات الدولية وبالتحديد الأسرى المرضى

والأطفال وكبار السن.

- زيادة رواتب الأسرى ليتسنى لعائلاتهم العيش الكريم وبما يتناسب مع مصاريف الأسرى في

السجون من كنتينا وغيرها.

- إعادة هيئة شؤون الأسرى إلى وزارة الأسرى بكل هيئاتها.

- اعتبار الأسرى وبالتحديد أسرى الأحكام العالية والمؤبدات أعضاء في جهاز الأمن الوطني وتحويل رواتبهم لوزارة المالية الفلسطينية.
- وقف سياسة قطع رواتب الأسرى المنتمين للتنظيمات المعارضة من قبل السلطة الفلسطينية وإعادة رواتبهم فوراً.

مراجع المقال:

- 1- أحمد العشي. (5 تشرين أول، 2019). هل ستساعد المليار و800 مليون بحل أزمة السلطة المالية وما مصير الرواتب. تاريخ الاسترداد 14 شباط، 2020، من موقع دنيا الوطن: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/10/05/1280568.html>
- 2- أحمد بحر. (1 شباط، 2019). قضية الأسرستحل بصفقة تبادل مشرفة وكبيرة. تاريخ الاسترداد 22 شباط، 2020، من موقع دنيا الوطن: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/02/01/1213759.html>
- 3- أدهم الشريف. (3 كانون ثاني، 2019). الأسرى مرحلة جديدة من القمع تهدد حياتنا. تاريخ الاسترداد 23 شباط، 2020، من موقع فلسطين أون لاين: <http://felesteen.ps/article/alasry-mrhl-jdydt-mn-alqm-thdd-hyatna>
- 4- إسرائ عبد التواب. (17 نيسان، 2018). من منع تسليم الجثامين إلى التعذيب بالطعام هكذا تنكل إسرائيل بالأسرى. تاريخ الاسترداد 16 شباط، 2020، من موقع الدستور: <http://www.dotmsr.com/news/329/1226578>
- 5- أسيل جندي. (6 تشرين ثاني، 2018). قانون إعدام الأسرى بين العنصرية والدعاية الانتخابية الإسرائيلية. تاريخ الاسترداد 15 كانون ثاني، 2020، من الجزيرة نت: <https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2018/11/6>
- 6- الاتحاد الإماراتية. (3 كانون ثاني، 2019). الحكومة الفلسطينية تطالب بتدخل دولي. تاريخ الاسترداد 11 شباط، 2020، من موقع الاتحاد الاماراتية: <https://www.alittihad.ae/article/477/2019>
- 7- الرسالة نت. (9 أيار، 2020). كواليس الاتصالات الإسرائيلية الأمريكية. تاريخ الاسترداد 9 أيار، 2020، من موقع الرسالة نت: <https://alresalah.ws/post/217904D8>
- 8- العالم العربي. (2 كانون ثاني، 2019). إسرائيل تفرض إجراءات عقابية على الأسرى الفلسطينيين. تاريخ الاسترداد 6 شباط، 2020، من موقع العالم العربي: https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201901021037957189
- 9- الغد الأردني. (7 أيار، 2017). تخوف من تغذية قسرية للأسرى الفلسطينيين المضرين. تاريخ الاسترداد 3 شباط، 2020، من موقع الغد الأردني: <http://216.245.211.4/articles/1596692>
- 10- الوطنية للإعلام. (23 نيسان، 2020). نادي الأسير: الاحتلال يمارس ارهابا جديدا ضد الأسرى وعائلاتهم. تاريخ الاسترداد 23 نيسان، 2020، من موقع الوطنية للإعلام: <https://www.watania.net/news/153221>
- 11- أوس أبو عطا. (6 كانون ثاني، 2019). سلاطين الزنازين. تاريخ الاسترداد 12 شباط، 2020، من موقع الميادين نت: <http://www.almayadeen.net/articles/blog/926585>
- 12- بوابة الهدف. (7 أيار، 2020). الشعبية: المصارف تضع نفسها في موقع الازعان للاشتراطات الصهيونية. تاريخ الاسترداد 7 أيار، 2020، من موقع بوابة الهدف: <http://hadfnews.ps/post/68254>
- 13- بوابة الهدف. (20 كانون ثاني، 2020). تطبيقا لقرار ببنيت الاحتلال يهب أموال الكنتينا. تاريخ الاسترداد 22 كانون ثاني، 2020، من موقع بوابة الهدف: <http://hadfnews.ps/post/64089>
- 14- جريدة القدس. (8 تموز، 2018). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 12 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 15- جريدة القدس. (25 حزيران، 2018). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 23 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 16- جريدة القدس. (17 نيسان، 2018). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 12 شباط، 2020، من جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>

- 17- جريدة القدس. (9 تموز، 2018). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 10 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 18- جريدة القدس. (10 تموز، 2018). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 14 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 19- جريدة القدس. (7 آب، 2018). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 12 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 20- جريدة القدس. (17 نيسان، 2018). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 25 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 21- جريدة القدس. (18 شباط، 2019). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 13 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 22- جريدة القدس. (19 شباط، 2019). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 20 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 23- جريدة القدس. (21 شباط، 2019). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 22 شباط، 2020، من موقع جريدة الأسرى: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 24- جريدة القدس. (28 شباط، 2019). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 20 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 25- جريدة القدس. (17 شباط، 2019). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 11 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 26- جريدة القدس. (6 آذار، 2019). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 15 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 27- جريدة القدس. (22 شباط، 2019). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 13 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 28- جريدة القدس. (26 شباط، 2019). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد 18 شباط، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 29- جريدة القدس. (13 كانون ثاني، 2020). أخبار الأسرى. تاريخ الاسترداد كانون ثاني 13، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/channels/newPdf>
- 30- جمال أبو غليون. (23 نيسان، 2017). معاناة الأسرى الفلسطينيين في باسئيلات الاحتلال الإسرائيلي الصورة الأوضح لمعاناة شعبنا العربي الفلسطيني. تاريخ الاسترداد 17 كانون أول، 2020، من موقع أمد للإعلام: <https://www.amad.ps/ar/Details/169986>
- 31- حازم قاسم. (6 تشرين أول، 2019). أول تعليق من حماس على تصريحات الرئيس عباس. تاريخ الاسترداد 22 شباط، 2020، من موقع دنيا الوطن: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/10/06/1280946.html>
- 32- حسن لافي. (6 كانون ثاني، 2019). القوانين الإسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين. تاريخ الاسترداد 13 شباط، 2020، من موقع الميادين نت: <http://www.almayadeen.net/articles/opinion/926671>
- 33- دلال عريقات. (10 أيار، 2020). ما حقيقة البنوك والأسرى وعلاقتها بخطط الضم. تاريخ الاسترداد 10 أيار، 2020، من موقع جريدة القدس: <http://www.alquds.com/articles/1589099253038147000>
- 34- دنيا الوطن. (7 تشرين ثاني، 2018). مركز حقوقي: مشروع قانون اعدام الأسرى الفلسطينيين ارباب دولة منظم. تاريخ الاسترداد 22 كانون ثاني، 2020، من وكالة دنيا الوطن: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/11/07/1189937.html>
- 35- دنيا الوطن. (5 تشرين أول، 2019). استلام أموال المقاصة منقوصة فشل لخيار المفاوضات. تاريخ الاسترداد 17 شباط، 2020، من موقع دنيا الوطن: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/10/05/1280552.html>
- 36- دنيا الوطن. (5 تشرين أول، 2019). مجدلاني يكشف تفاصيل عمل اللجان المشتركة بين السلطة وإسرائيل. تاريخ الاسترداد 24 شباط، 2020، من موقع دنيا الوطن: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/10/05/1280524.html>
- 37- رأفت حمدونة. (6 شباط، 2016). دراسة الأوضاع لتعليمية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. تاريخ الاسترداد 15 كانون ثاني، 2020، من موقع فلسطين اليوم: <https://paltoday.ps/ar/post/261662>
- 38- رام الإخباري. (25 تشرين أول، 2018). حماس: منع إسرائيل زيارة معتقلي الحركة انتهاك صارخ للقوانين. تاريخ الاسترداد 15 كانون ثاني، 2020، من موقع رام الإخباري: <https://ramallah.news/post/116229>
- 39- سارة الشلقاني. (23 كانون ثاني، 2019). محكمة إسرائيلية تحجز على عقار ملك ياسر عرفات. تاريخ الاسترداد 6 كانون ثاني، 2020، من موقع الدستور: <https://www.dostor.org/2486319>

- 40- ساسة بوست. (4 كانون ثاني، 2019). 5 قوانين خطيرة تريد بها إسرائيل لكسر إرادة الأسرى الفلسطينيين. تاريخ الاسترداد 5 شباط، 2020، من موقع ساسة بوست: <https://www.sasapost.com/5-israeli-laws-against-palestinian-prisoners>
- 41- سيوتنيك العربي. (5 تشرين ثاني، 2018). مشروع قانون إسرائيلي يسمح بإعدام أسرى فلسطينيين. تاريخ الاسترداد 2 شباط، 2020، من سيوتنيك عربي: <https://arabic.sputniknews.com/world/201811051036551405>
- 42- سلطة النقد. (8 أيار، 2020). بيان سلطة النقد الفلسطينية. تاريخ الاسترداد 8 أيار، 2020، من موقع سلطة النقد: <http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx>
- 43- سوا الإخبارية. (19 تشرين ثاني، 2017). محكمة إسرائيلية تلزم السلطة و6 أسرى بدفع 62 مليون شيقل. تاريخ الاسترداد 30 كانون ثاني، 2020، من موقع سوا الإخبارية: <https://palsawa.com/post/134464/%D9%85>
- 44- صلاح سكيك. (6 تشرين أول، 2019). نايف الرجوب: فتح لن تفوز بأي انتخابات مقبلة لا في الضفة ولا في غزة. تاريخ الاسترداد 21 شباط، 2020، من موقع دنيا الوطن: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/10/06/1280682.html>
- 45- عبد الناصر فروانة. (12 تموز، 2014). الحركة الوطنية الأسيرة تجربة رائدة وتاريخ رائع. تاريخ الاسترداد 20 شباط، 2020، من موقع فلسطين خلف القضبان: <http://www.palestinebehindbars.org/hrka.htm>
- 46- عرب 48. (6 تشرين ثاني، 2018). الكنيست يناقش قانون إعدام أسرى فلسطينيين الأسبوع المقبل. تاريخ الاسترداد 20 كانون ثاني، 2020، من وكالة عرب 48: <https://www.arab48.com>
- 47- عرب 48. (1 كانون ثاني، 2020). بينيت يوقع على أمر حجز أموال عائلات أسرى من الداخل. تاريخ الاسترداد 16 كانون ثاني، 2020، من موقع عرب 48: <https://www.arab48.com>
- 48- عقل صلاح. (1 شباط، 2019). الأسرى المرضى في السجون الإسرائيلية إلى أين. مجلة المستقبل العربي، الصفحات 61-62.
- 49- عقل صلاح. (13 كانون ثاني، 2019). هذا ما حصل مع أسرى عملية عين بونين. تاريخ الاسترداد 16 شباط، 2020، من موقع الميادين نت: <http://www.almayadeen.net/articles/blog/1373881>
- 50- عيسى قراقع. (تموز 29، 2018). لن نخضع لسياسة القرصنة المالية وللقوانين الإسرائيلية. تاريخ الاسترداد 12 شباط، 2020، من وكالة معا: <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=956676>
- 51- فتح الانتفاضة. (8 أيار، 2020). بيان صادر عن الأسرى والمحربين. تاريخ الاسترداد 8 أيار، 2020، من موقع فتح الانتفاضة: <http://palestine-msc.org/?p=8553>
- 52- فراس أبو هلال. (2009). معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- 53- فلسطين اليوم. (5 تشرين ثاني، 2018). قوانين عنصرية بالجملة ضد لأسرى. تاريخ الاسترداد 11 كانون ثاني، 2020، من موقع فلسطين اليوم: <https://paltoday.ps/ar/post/334771>
- 54- فوزي بروهوم. (8 أيار، 2020). حماس تستنكر إغلاق عدد من البنوك حسابات الأسرى الفلسطينيين. تاريخ الاسترداد 8 أيار، 2020، من موقع الرسالة نت: <https://alresalah.ws/post/217817>
- 55- قدس الإخبارية. (18 كانون ثاني، 2020). الأسير طارق مطر يواجه ثلاثة ألوان من العذاب. تاريخ الاسترداد 23 كانون ثاني، 2020، من موقع قدس الإخبارية: <https://qudsn.net/post/172112>
- 56- لميس الهمص. (7 تشرين أول، 2019). بعد أشهر من امتناع عودة السلطة للمقاصدة عنها عن استلامها، تاريخ الاسترداد 14 شباط، 2020، من موقع الرسالة نت: <https://alresalah.ps/post/205951>
- 57- ماجد حسن. (6 أيار، 2020). مقاضاة البنوك والاستيلاء على أموال الأسرى من قبل إسرائيل. (عقل صلاح، المحاور)
- 58- مجلة المعركة. (9 كانون ثاني، 2016). تقرير حول الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الصهيوني بحق الأسرى الفلسطينيين في السجون. تاريخ الاسترداد 22 شباط، 2020، من مجلة المعركة: <http://www.alma3raka.net/spip.php?article155>
- 59- محمد زيادة. (17 شباط، 2020). رواتب الأسرى. تاريخ الاسترداد 17 شباط، 2020، من الفيس بوك: <https://www.facebook.com/nabil.alaisawi>
- 60- محمد محسن. (11 شباط، 2020). الاحتلال يصادر أموال وحسابات الأسرى المحربين. تاريخ الاسترداد 12 شباط، 2020، من موقع العربي: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2020/2/11>
- 61- محمود الزهار. (21 نيسان، 2020). تشريع قانون جديد لمصادرة أموال الأسرى. تاريخ الاسترداد 21 نيسان، 2020، من موقع دنيا الوطن: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/04/21/1331311.html>

- 62- محمود مجادلة. (2 تموز، 2018). المصادقة على قانون لنهب مخصصات الشهداء والأسرى. تاريخ الاسترداد 9 كانون ثاني، 2020، من موقع عرب 48: <https://www.arab48.com>
- 63- محمود هنية. (8 أيار، 2020). خريشة: قرار البنوك ضد لأسرى دليل انه لا سيادة للسلطة عليها. تاريخ الاسترداد 8 أيار، 2020، من موقع الرسالة نت: <https://alresalah.ws/post/217816>
- 64- محمود هنية. (7 أيار، 2020). خضر عدنان: على سلطة النقد توضيح سلوك البنوك ضد الأسرى. تاريخ الاسترداد 7 أيار، 2020، من موقع الرسالة نت: <https://alresalah.ws/post/217799/%D8%AE%D8%B6%D8%B1>
- 65- مركز مدار. (6 تموز، 2016). الكنيسيت ال20 سجل القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع الدورة الصيفية 2015. تاريخ الاسترداد 8 شباط، 2020، من مركز مدار: <https://www.madarcenter.org/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%B5%D8%AF>
- 66- مصراوي. (22 تشرين أول، 2018). فلسطين تدعو إلى تحرك دولي لمنع سن قانون يمنع زيارة الأسرى لدى إسرائيل. تاريخ الاسترداد 10 شباط، 2020، من موقع مصراوي: https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2018/10/22/1448898
- 67- موقع الحزب الشيوعي. (7 أيار، 2020). بيان صادر عن المؤسسات والهيئات الرسمية العاملة مع الأسرى. تاريخ الاسترداد 7 أيار، 2020، من موقع الحزب الشيوعي اللبناني: <http://www.lcparty.org/palestine/item/32366-2020-05-07-16-22-51>
- 68- موقع أمد. (17 شباط، 2017). بعد الاعتداء على أسرى مذبحة إسرائيلية تشن هجوما على جنود الاحتلال. تاريخ الاسترداد 8 شباط، 2020، من موقع أمد للإعلام: <https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=282130>
- 69- موقع أمد. (27 كانون ثاني، 2019). رأفت حمدونة: خيارات الأسرى متعددة في مواجهة قرارات السجن. تاريخ الاسترداد 17 شباط، 2020، من موقع أمد للإعلام: <https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=278929>
- 70- موقع أمد. (5 تشرين أول، 2019). صحفي إسرائيلي: عباس اختار أن يكون رجلا عمليا بدلا عن أن يبقى بطلا. تاريخ الاسترداد 15 شباط، 2020، من موقع أمد للإعلام: <https://www.amad.ps/ar/post/316928>
- 71- موقع أمد. (4 تشرين أول، 2019). عقب لقاء الشيخ إسرائيل ستحول مليار و800 مليون شيقل للسلطة. تاريخ الاسترداد 8 شباط، 2020، من موقع أمد للإعلام: <https://www.amad.ps/ar/post/316767>
- 72- موقع أمد. (5 تشرين أول، 2019). وكالة عبرية: انتهت أزمة أموال المقاصة مع إسرائيل باستسلام عباس للضغوط. تاريخ الاسترداد 16 شباط، 2020، من موقع أمد للإعلام: <https://www.amad.ps/ar/post/316816>
- 73- موقع أمد. (7 أيار، 2020). تهديدات إسرائيل بحجز حسابات الأسرى في البنوك جريمة. تاريخ الاسترداد 7 أيار، 2020، من موقع أمد للإعلام: <https://amadpress.com/ar/post/348845>
- 74- موقع أمد. (7 أيار، 2020). ملحم يؤكد رفض الحكومة للضغوطات الإسرائيلية. تاريخ الاسترداد 7 أيار، 2020، من موقع أمد للإعلام: <https://amadpress.com/ar/post/348818D9>
- 75- مؤمن مقداد. (13 حزيران، 2018). الاحتلال ينوي تشديد الإجراءات على الأسرى. تاريخ الاسترداد 18 شباط، 2020، من موقع الرسالة نت: <http://alresalah.ps/ar/post/183951/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA>
- 76- نصر عبد الكريم. (8 أيار، 2020). مقاضاة البنوك من قبل إسرائيل. (عقل صلاح، المحاور)
- 77- هيئة شؤون الأسرى. (2018). التقرير السنوي. تاريخ الاسترداد 10 كانون ثاني، 2020، من هيئة شؤون الأسرى والمحجرين: <http://cda.gov.ps/images/report2018.pdf>
- 78- هيئة شؤون الأسرى. (7 كانون ثاني، 2018). هيئة شؤون الأسرى تصدر تقريرا شاملا يستعرض حصاد عام 2017. تاريخ الاسترداد 6 شباط، 2020، من هيئة شؤون الأسرى: <http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-prisoner-movement/2017-06-01-06-53-33/4833-8988844>
- 79- هيئة شؤون الأسرى. (30 كانون أول، 2019). تقارير إحصائية. تاريخ الاسترداد شباط، 2020، من هيئة شؤون الأسرى والمحجرين: <http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-prisoner-movement-2/2017-06-01-06-53-33/7673-5500-2019>
- 80- هيئة شؤون الأسرى. (21 نيسان، 2020). أبو بكر: محاولات إسرائيل إقرار قانون حظر رواتب المعتقلين. تاريخ الاسترداد 21 نيسان، 2020، من موقع هيئة شؤون الأسرى والمحجرين: <http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-news-2/8002-2020-04-22-14-44-46>
- 81- وزارة شؤون الأسرى. (4 نيسان، 2016). البعد القانوني لقضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال. تاريخ الاسترداد 15 شباط، 2020، من موقع وزارة شؤون الأسرى والمحجرين غزة: <http://mod.gov.ps/wordpress/?p=580>

- 82- وزارة شؤون الأسرى. (9 شباط، 2019). الابعاد القسري للأسرى المحررين ومخالفتها للقانون الدولي والإنساني والاتفاقيات الدولية. تاريخ الاسترداد 2 شباط، 2020، من موقع وزارة شؤون الأسرى والمحررين غزة: <http://mod.gov.ps/wordpress/?p=586>
- 83- وزارة شؤون الأسرى. (24 كانون أول، 2019). الانتهاكات التي تمارس بحق أسرانا داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي. تاريخ الاسترداد 11 شباط، 2020، من موقع وزارة شؤون الأسرى والمحررين غزة: <http://mod.gov.ps/wordpress/?p=601>
- 84- وصفي قنبا. (5 أيار، 2020). مقاضاة البنوك والإستيلاء على أموال الأسرى من قبل إسرائيل. (عقل صلاح، المحاور)
- 85- وكالة صفا. (11 حزيران، 2018). الكنيسيت يقر قانون خصم رواتب الأسرى والشهداء من ضرائب السلطة. تاريخ الاسترداد 12 كانون ثاني، 2020، ثاني، من وكالة صفا: <http://saafa.ps/post/238191/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA>
- 86- وكالة معا. (7 كانون ثاني، 2018). الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2017. تاريخ الاسترداد 21 كانون ثاني، 2020، من وكالة معا: http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=20172
- 87- وكالة معا. (12 حزيران، 2018). قراقع يدعو إلى مقاضاة إسرائيل والتصدي لقوانينها العنصرية. تاريخ الاسترداد 2 شباط، 2020، من وكالة معا: <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=952063>
- 88- وكالة معا. (29 تموز، 2018). قراقع: لن نخضع لسياسة القرصنة المالية. تاريخ الاسترداد 17 شباط، 2020، من موقع وكالة معا: <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=956676>
- 89- وكالة معا. (28 كانون ثاني، 2019). إسرائيل تستقطع 100 الف شيكل من أموال السلطة لتعويض مستوطنة. تاريخ الاسترداد 22 شباط، 2020، من وكالة معا: <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=974270>
- 90- وكالة معا. (4 شباط، 2019). إسرائيل تعتزم خصم جزء كبير من المقاصة الفلسطينية. تاريخ الاسترداد 20 شباط، 2020، من وكالة معا: <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=974913>
- 91- وكالة معا. (23 كانون ثاني، 2019). فشل الحوار بين الأسرى وإدارة معتقل عوفر. تاريخ الاسترداد 18 شباط، 2020، من موقع وكالة معا: <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=973849>
- 92- وكالة معا. (2 كانون الثاني، 2019). لجنة أردان تقرر سلسلة عقوبات بحق الأسرى. تاريخ الاسترداد 22 شباط، 2020، من موقع وكالة معا: <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=971977>
- 93- وكالة معا. (20 نيسان، 2020). بالوثائق تشريع إسرائيلي يهدد البنوك الفلسطينية. تاريخ الاسترداد 20 نيسان، 2020، من موقع وكالة معا: <https://www.maannews.net/news/2004133.html>
- 94- وكالة وفا. (15 شباط، 2019). الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2017. تاريخ الاسترداد 12 شباط، 2020، من موقع وكالة وفا: http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=20172
- 95- وكالة وفا. (6 تشرين الأول، 2019). الرئيس في مستهل اجتماع القيادة. تاريخ الاسترداد 23 شباط، 2020، من موقع وكالة وفا: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=iYCiDDa863082931755aiYCiDD
- 96- وكالة وفا. (14 شباط، 2019). العنصرية في القضاء الإسرائيلي. تاريخ الاسترداد 15 كانون ثاني، 2020، من وكالة وفا: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=7995
- 97- وكالة وفا. (كانون ثاني، 2019). قوانين عنصرية تعسفية بحق الأسرى. تاريخ الاسترداد 12 شباط، 2020، من وكالة وفا: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=16987
- 98- وورد نيوز. (8 أيار، 2020). رسالة جمعية البنوك الفلسطينية لوزير المالية الفلسطيني. تاريخ الاسترداد 8 أيار، 2020، من word news: <https://theworldnews.net/ps-news/pnn-blwthy-q-slt-lnqd-ttlb-lbnwk-dm-glq-hsbt-lsr-wjm-y-lbnwk-trfd-wtqw1-nh-st-yd-rwtbhm-llmly>